جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصاد

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

التحفيزات الجبائية وآثارها على الاستثمار المحلي

دراسة حالة قطاعي النقل وأشغال البناء لولاية أدرار

من إعداد الطالب:

- بوبكر عافية

تحت إشراف الأستاذة :

أ. فاطمة كاهي

أعضاء لجنة المناقشة

نوقشت وأجيزت يوم: 2022/06/12

الأستاذ: بدوي إلياس.....رئيسا

الأستاذة: مخرمش عبلة .....مناقشا

الاستاذة: كاهي فاطمة.....مشرفا

السنة الجامعية 2021-2022

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصاد

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

التحفيزات الجبائية وآثارها على الاستثمار المحلي

دراسة حالة قطاعي النقل وأشغال البناء لولاية أدرار

من إعداد الطالب:

- بوبكر عافية

تحت إشراف الأستاذة :

أ. فاطمة كاهي

أعضاء لجنة المناقشة

نوقشت وأجيزت يوم: 2022/06/12

الأستاذ: بدوي إلياس.....رئيسا

الأستاذة: مخرمش عبلة .....مناقشا

الاستاذة: كاهي فاطمة.....مشرفا

السنة الجامعية 2021-2022

الإهـــداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل، "﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا** رَبَّيَانِي **صَغِيرًا**﴾

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفهما، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنهما واللذان كانا ولا يزالان سندا لي في حياتي **أمي وأبي** الغاليان

كما أهدي هذا العمل إلى رفيقة دربي زوجتي التي ساندتني ووفرت لي سبل الراحة للاتمام هذا العمل وإلى أطفالي و قرة عيني (سيد أحمد-أنيس-ماريا-بسمة)

إلى ضحكات الطفولة وفخر المستقبل أخواتي وإخواني ،سدد الله خطاكم لكل خير إلى الذين أحاطوني بالعون والدعاء..رفاق الدرب مازلتم..بعمق القلب أحبابا..فإن غبتم أوغبنا فإن الحب ما غابا..لكل من ترك أثرا جميلا في حياتي إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي...إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع.

كما أهدي ثمرة جهدي

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل بكلمة أونصيحة أو دعاء.

كما أتوجه بالشكل إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أناروا لنا طريق العلم خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجامعي جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

جزاكم الله عني

شكر

أتقدم بالشكر للمولى عز وجل الذي ألهمنا العلم والمعرفة "اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا، فاعدعوا له.

واقتداء بهذا الحديث الشريف ،اوجه شكري إلى الأستاذة المشرفة " فاطمة كاهي " التي لن اوفيها حقها من الشكر والعرفان بالجميل، فلم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

الملخص:

هدفت دراستنا للإجابة عن الإشكالية التي تربط بين التحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي بولاية أدرار ، ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، وتحديد مدى تأثير التحفيز الجبائي على الاستثمار المحلي بولاية أدرار، إين تم استخدام المنهج الوصفي، وقد شكلت دراستنا مجموعة من المستثمرين الناشطين في مجال قطاعي النقل والبناء بولاية أدرار، وتم إختيار عينة عشوائية منهم ،تتمثل بـ (60) مستثمر.واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات ،والتأكد من مصدقية الاستمارات من خلال معامل ألفا كورنباخ والذي قدر بـ(0.979)، ثم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v26) ،وتم الاعتماد على بعض الاختبارات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية، وخلصت النتائج الى أن عينة الدراسة المبحوثة لم تكن راضية عن أداء الاستثمار بولاية أدرار، كما أن أداء المؤسسات في ظل التحفيز الجبائي بولاية أدرار كان متوسطا، وكما أثبتت دراستنا أن (76%) من التغيرات الحاصلة على مستوى أداء الاستثمار والمؤسسات بولاية أدرار سببها تغيرات على مستوى التحفيزات الضريبية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار- التحفيزات الجبائية- ادرار- النقل - البناء

summary:

Our study aimed to answer the problem that links tax incentives with local investment in the state of Adrar, in order to diagnose the phenomenon and reveal its aspects, and to determine the extent of the impact of tax incentives on local investment in the state of Adrar. The transportation and construction sectors in the state of Adrar, and a random sample of them was selected, which was estimated at (60) investors. They also used the questionnaire as a tool for collecting data and information. The credibility of the form was confirmed through the Alpha Kornbach coefficient, which was estimated at (0.979), and the data was subjected to a statistical analysis process using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS v26) and some tests were relied upon, in addition to Descriptive and analytical statistical methods, and the conclusion of the results is that the sample surveyed was not satisfied with the investment performance in the state of Adrar, and that the performance of institutions in light of the fiscal stimulus in the state of Adrar was average, and as our study proved that (76%) of the changes in the performance level of investment and institutions in the state of AdrarAdrar caused by changes in the level of tax incentives

Key words: investment - tax incentives - generation - transport - construction

قائمة المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للتحفيزات الجبائية و الاستثمار المحلي

تمهيد.....2

المبحث الأول:الأدبيات النظرية للجباية و الاستثمار.....3

المطلب الأول: مفهوم الضريبة.....3

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....14

المطلب الثالث: التحفيز الجبائي وعلاقته بالاستثمار المحلي.....19

المبحث الثاني:عرض أهم الدراسات السابقة.....26

المطلب الأول: عرض أهم الدراسات المتعلقة بالدراسة الحالية.....26

المطلب الثاني: وضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....28

الفصل الثاني :**أثرالاستثمار على قطاع النقل و البناء بولاية أدرار**

تمهيد.....30

المبحث الأول: الدراسة الاستطلاعية و الادوات و الطريقة المستخدمة.....31

المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية.....31

المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث.....32

المطلب الثالث: أدوات الدراسة.....34

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.....38

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج.....38

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....43

خاتمة.....50

الاستنتاجات والتوصيات وأفاق الدراسة.....50

قئمةالمراجع.....53

الفهرس.....55

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مجال الاستثمار.....33

الجدول رقم 2 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي.....33

الجدول رقم 3 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الخبرة.....33

الجدول رقم 4 يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المؤسسة.....34

الجدول رقم 5 الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية للأداة حسب معادلة كرونباخ ألفا.....35

الجدول رقم 6 يبين تحديد مستويات الموافقة.....39

الجدول رقم 7 يبين نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أداء الاستثمار.....40

الجدول رقم 8 يبين نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أداء المؤسسة.....41

الجدول رقم 9 يبين نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على التحفيزات الجبائية.....42

الجدول رقم 10 يوضح الفروق في أداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط المهني.....44

▪الجدول رقم 11 يوضح الفروق في الاستثمار تعزى لمتغير نوع النشاط المهني.....45

الجدول رقم 12 يوضح الفروق في أداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع المؤسسة.....45

الجدول رقم 13 يوضح الفروق في للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة.....46

الجدول رقم 14 نتائج معامل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغيرين.....47

مقدمة

مـقــدمــة

مقدمة

على الرغم من أن اقتصادات الجزائر تميزت تاريخيا بنموها المنخفض والمتقلب، فقد سجلت في الفترة الأخيرة انتعاشا في أدائها من خلال تحسن في عدة مؤشرات، من بينها مستوى النشاط ومعدل الاستثمار. ومع ذلك، فإن هذا الانتعاش بعيد كل البعد عن النمو المرجو وهو أقل بكثير من النمو مقارنة ببعض الدول من العالم.

وتعمل الجزائر على الاستمرار نحو تحقيق التنمية الاقتصادية،الذي يمثل هدف أساسيا يتطلب الاستغلال الأمثل للسياسة المالية،حيث أن آثار هذه السياسة والنتائج واضحة على معدل النمو الاقتصادي، وتمثل السياسة الضريبية إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتحقيق أهدافها ، بما لها من آثار اجتماعية و اقتصادية ، تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد ، و التصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم و الكساد و عليه نجد الضرائب بمختلف أنواعها وظيفة اجتماعية و كذلك اقتصادية ، بالإضافة لوظيفتها المالية ، بحيث تعتبر المورد المالي الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة للتدخل أكثر في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية. ويتجلى دور النظام الضريبي من خلال الضرائب المختلفة في رفع الحصيلة الضريبية و التأثير في المتغيرات الاقتصادية ، الادخار

و الاستهلاك وحجم الاستثمارات وكذا العمالة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنميته.من خلال النمو الذي شاهدته السنوات الأخيرة، كان الاستثمار أكثر عوامل الطلب ديناميكية في الجزائر.

وتسع الجزائر إلى توسيع حجم الاستثمار المحلي من خلال وضعها لإطار قانوني ومؤسساتي يهدف الى إشراكها في دعم التنمية الاقتصادية و من أهم الآليات التي لجأت إليها هي الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار النصوص القانونية التي سنها المشرع باعتبارها احد أهم آليات انجذابا وذلك بإدخال تعديلات على النظام الجبائي و منح مجموعة من الامتيازات في إطار قوانين بغية تحفيز و تشجيع الاستثمار المحلي عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة.

الإشكالية:

نظرا للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الجزائر المتمثلة في تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها؛ أصبح لزاما عليها التفكير بجدية في إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة من خلال التوجه إلى اقتصاد خارج

المحروقات، عن طريق تشجيع والدفع بالاستثمار في القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي، الفلاحي والصيد البحري، السياحة ...وغيرها، والتي تعتبر بمثابة الحلول الحقيقية والناجحة للخروج من تبعية اقتصاد البلد للمحروقات . ومن أجل تشجيع الاستثمارات الوطنية، وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين ،عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من التدابير التحفيزية ذات الطابع الجبائي للتعبير عن الوسائل والأساليبُ التحفيزية ، التي تشجع الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار وخاصة في الأنشطة والقطاعات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للدولة ، وهذا قصد تحقيق التنمية المنشودة ومن تم تحقيق الرفاهية والرفع من مستوى معيشة الأفراد . مما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا ، والتي تكمن في: **ما مدى تأثير سياسة التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي؟**

وانشق عن هذا التساؤل طرح أسئلة عديدة، وللتركيز في موضوع البحث والإلمام به وحصره حول المتغيرات التي تفيده، وتجنّب الخوْض في أمورٍ لا تُفيد في البحث وللوصول إلى هدفنا، جاءت الأسئلة الفرعية كتالي:

– ما لمقصود بالتحفيزات الضريبية؟

- ما هو اثر التحفيزات الضريبية على الاستثمار في قطاعي النقل و البناء؟

– فيما يتمثل دور التحفيزات الضريبية على الاستثمارات المحلية؟

– ما أثر التحفيزات الضريبية على التنمية المحلية لولاية أدرار ؟

– ما دور التحفيزات الضريبية على الاستثمار لقطاع النقل وأشغال البناء بولاية أدرار ؟

الفرضية العامة

الفرضية الرئيسة :هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الاستثمار وأداء التحفيزات الضريبية والمؤسسات بولاية أدرار

الفرضية الجزئية

الفرضية الفرعية الأولى :هل وجد فروق ذات دلالة إحصائية لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط .

الفرضية الفرعية الثانية :هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع النشاط المهني .

الفرضية الفرعية الثالثة :توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع المؤسسة .

الفرضية الفرعية الرابعة :توجد فروق ذات دلالة إحصائية للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة .

مـقــد مــة

مبررات إختيار الموضوع:

أ– المبررات الذاتية: إن أسباب اختيارنا لموضوع الدراسة كان سببه للميولات الشخصية للمواضيع ذات العلاقة بالسياسة الجبائية والاستثمار والمفاهيم المرتبطة به، كما أن حداثة المواضيع توجب علينا دراسته وفهمه ومعرفة كل المتغيرات المرتبطة به.

ب– المبررات الموضوعية: وتمثلت في معرفة مدى فعالية التحفيزات الجبائية في تشجيع و تنمية الاستثمار المحلي

أهداف الدراسة وأهمتها:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية أهدافها، والمتمثلة في السعي نحو الإجابة عن التساؤلات المثارة بخصوص العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلي بصفة خاصة، وإذ أن هذه التساؤلات تراوحت بين التساؤلات النظرية، والتساؤلات الميدانية، لذا يمكن القول إن الأهمية ستحدد كذلك على النحو التالي:

– الأهمية الميدانية: وتتجسد باختبار واقع تطبيق الاستثمار بولاية أدرار ، ومدى مساهمت التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الميدان من خلال ما يلي:

01. إبراز أهم مكونات التحفيز الجبائي .

02. تحديد مدى توافق تطبيق السياسية الجبائية مع الاستثمار المحلي .

03. إبراز العلاقة بين ا التحفيزات الجبائية و الاستثمار المحلي .

حدود الدراسة:

قسمت حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام وتمثلت فيما يلي:

الحدود الموضوعية: وشملت العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي

الحدود المكانية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بإقليم ولاية أدرار .

الحدود الزمنية: ابتداء من تاريخ 2022/02/01 إلى غاية 2022/03/31

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة، ونظرا لأهمية الدراسة وطبيعة الموضوع وللإلمام بأهم جوانبه، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعد من أهم المناهج وأكثرها استخداما وانتشارا في الدراسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، إذا يرتكز على ما هو كائن في الوصف والتفسير للظاهرة المدروسة، حيث يقوم على جمع البيانات الكمية والكيفية وتبويبها وتحليلها وتفسيرها، ومن ثم استخلاص النتائج، بالإضافة إلى الجمع ما بين الدراسة النظرية والميدانية، كما انتهجنا أسلوب دراسة حالة في الدراسة الميدانية، ولتحقيق منهجية هذه الدراسة استخدمت الاستبانة المقابلة (توزيع الاستمارات على بعض المستثمرين في مجال النقل والبناء في ولاية أدرار) لمعرفة حيثيات ونظرتهم حول الاستثمار ومدى مساهمتها في تنمية مؤسساتهم ورغبتهم في المزيد في بعض النشاط الاستثماري بالمنطقة وكذا معرفة بعض المشاكل التي تواجههم من ناحية الجباية وكذلك استعملنا الاستبيان حيث يعتبر الاستبيان تقنية أساسية في بحثنا، إذ يعطي الحرية لكل فرد للإجابة، وكذا بالاطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع وقد استعنا ببرنامج الحزم الإحصائية (SPSS) إصدار 26.

مرجعية الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة، تم الاطلاع على مجموعة من المراجع والمصادر لتغطية جوانبه النظرية والميدانية، ففي الجانب النظري تم الاعتماد على:

- الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي لها علاقة بالموضوع؛

- الأبحاث المنشورة ومذكرات التخرج والملتقيات التي تناولت الموضوع؛

أما في الجانب التطبيقي لجأنا لدراسة بعض المؤسسات الناشطة بإقليم ولاية أدرار ، ، وكذا جمع البيانات من خلال المقابلة والاستبيان كأداة رئيسية للدراسة.

مـقــد مــة

هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، قسم نظري وقسم خصص للدراسة التطبيقية، ولكل فصل مبحثين.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي

البحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي

المبحث الثالث: الدراسة السابقة.

الفصل الثاني: دراسة واقع تطبيق الاستثمار بولاية أدرار وأثره على الاستثمار المحلي

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي

تمهيد

نسعى من خلال هذه الدراسة في جانبها النظري أن نقف أما أهم مكونات الدراسة والتي تشمل الجبائية وتحفيزاتها وعلى الاستثمار بشكل عام بصفة عامة والاستثمار المحلي بصفة خاصة والعلاقة التي تربهما

ومن هذا المنطلق فإن الفصل الأول من دراستنا هذه سوف نهتم بالتعريف بأدبيات النظرية لمفهوم التحفيز الجبائي والاستمار المحلي، العلاقة بين المفهومين وهذا بالاستناد إلى دراسات وأبحاث سابقة، ولقد قسمنا هذا الفصل من الدراسة إلى مبحثين :

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيز الجبائي والاستثمار المحلي

المبحث الثاني: الدراسة السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجباية والاستثمار: نستعرض مفاهيم مختلفة من الضريبة

المطلب الأول: مفهوم الضريبة :

الفرع الأول: تعريف الضريبة وخصائصها: في هذا الفرع سنسرد بعض التعريفات و أهم خصائصها

أولا– تعريف الضريبة: قد يختلف تعريف الضريبة باختلاف النواحي التي يمكن ان ننظر من خلالها للضريبة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية . فيمكن أن نعرف الضريبة :–

هي مبالغ نقدية تدفع بصورة دورية لتمويل النفقات العامة للدولة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن وبشكل نهائي وبدون مقابل مباشر متوقع[1].

كما عرفت على أنها هي اقتطاع نقدي يدفعه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصفة إجبارية نهائية، وهي تفرض لتحقيق الأهداف العامة للدولة .

وعرفها آخرين بأنها هي فريضة مالية تحددها الدولة ويلتزم بأدائها الممول بلا مقابل لتتمكن الدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع .

وبالإمكان الجمع بين هذه النواحي المختلفة ووضع تعريف عام يشمل جميع هذه النواحي المختلفة فيمكن ان نعرف الضريبة على أنها " اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدراتها التكليفية"[2].

ثانيا–خصائص الضريبة: ومن هذا التعريف يمكن الوقوف على الخصائص التي يحملها هذا النوع المهم من الايرادات:

1- عبد الجواد نايف، **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1967.

2- طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتاب للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990.

أولاً –الضريبة اقتطاع نقدي :هذا يعني إن الضريبة هي عبارة عن مبلغ مالي يتم جبايته بواسطة السلطات العامة إذ أن الضريبة كانت سابقا تجبى عينا مثل الضرائب على المحصولات الزراعية كما هو الحال في الشريعة الإسلامية التي كانت تقسم الضرائب إلى نوعين عشورية وخراجية [1]

كذلك فان الضريبة كانت تجبى عينا على المحصولات في ظل الإمبراطورية الرومانية[2]. إلا أن التشريعات المالية الحديثة اتجهت جميعها إلى تعميم الدفع بالنقود وشمل ذلك جميع الإيرادات بما فيها الضرائب لما تميزت به الضرائب العينية من مساوئ تتمثل ب[3]:-

– إن تحصيل الضريبة عينا يحمل الإدارة نفقات باهضة فيما يتعلق بالحفظ والخزن .

– مخالفة فكرة العدالة لان المكلفين يلتزمون بدفع حصة من المحصول رغم التفاوت الذي يتحمله كل منهم من التكاليف الفعلية المنفقة لإنتاج المحصول.

– عدم تحقيق العدالة الضريبية حيث يكاد يكون مقتصرا على الضريبة الزراعية في حين إن طبيعة الضرائب الأخرى تأخذ الأسلوب النقدي .

وقد يرد استثناء على ذلك يبيح دفع الضريبة عينا لسببين[4]:-

– الرغبة في التسهيل على الأفراد في دفع أنواع معينة من الضرائب مثل جواز استيفاء الضريبة على مجموع التركة عينا ويفسر هذا الوضع على اساس ان التسديد النقدي قد يؤدي بالأفراد إلى بيع أموالهم بأثمان بخسة في حالة عدم وجود نقد كاف لديهم لدفع الضريبة .

– الرغبة في توسيع ملكية القطاع العام عن طريق استيفاء الضريبة عينا ويظهر لنا هذا الإجراء بصورة واضحة في الدول التي ترغب في التحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي .

ومهما يكن من الأمر فانه من الأفضل أن تدفع الضريبة نقدا لتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالسلطة العامة السابق ذكرها من جراء دفع الضريبة عينا .

1–هاشم الجعفري ، **مبادىء المالية العامة والتشريع المالي**، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، ط3 ، 1968، ص 77 .

2– عبد العال الصكبان ، **مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1 ، 1972، ص155 .

3– طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص136 .

4– عبد العال الصكبان ، مصدر سابق ، ص155-156.

ثانياً– الضريبة تدفع جبرا : هذا يعني إن المكلف بدفع الضريبة ليس حرا في دفعها وإنما يخضع في ذلك لسلطات الدولة بما لها من حق السيادة على مواطنيها إلا أن هذا لا يعني أن تفرض الضريبة بدون ضوابط محددة لفرضها فلا يمكن فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون[1]ألا أن عنصر الإكراه او الجبر يمكن أن يتجسد في استقلال الدولة وهيئاتها بوضع النظام القانوني للضريبة[2]

وحتى لا يتعرض الأفراد إلى هيمنة السلطات العامة في فرضها للضريبة فان القانون يتطلب موافقة ممثلي الشعب على فرض الضرائب[3] .

وعنصر الإكراه لم يكن موجودا في كل العصور فالضريبة كانت تدفع بصورة اختيارية من قبل الأفراد الذين كانوا يقدمونها للدولة . هذا يعني أن ما يسمى بالضريبة الاختيارية هو ليس ضريبة بالمعنى المالي بل يمكن ان نعتبرها هدية مالية وعنصر الإكراه هو الذي يميز الضريبة عن غيرها من الإيرادات التي تحمل الصفة الاختيارية مثل الثمن والقروض الاختيارية والإعانات .

ثالثاً–الضريبة تدفع بصفة نهائية :هذه الخاصية تعني أن الفرد في دفعه للضريبة لا يكون له الحق في استرداد قيمتها من الدولة أو المطالبة بفوائد عنها ذلك لان الضريبة تجبى من المكلف من قبل الدولة بصفة نهائية دون أن تلتزم الدولة بردها إلى المكلف وبهذا اختلفت الضريبة عن القرض العام الذي يدفع جبرا فبالرغم من توفر عنصر الجبرية إلا أن الدولة هنا تلتزم برده إلى دافعه مع الفوائد المترتبة عليه .

رابعاً–الضريبة تدفع وفقا للمقدرة التكليفية للمكلف ودون مقابل محدد : المكلف في دفعه للضريبة لا ينتظر أن يحصل على مقابل محدد من الدولة حين دفعها[4] فالمكلف عند دفعه للضريبة فان ذلك يكون على أساس كونه عنصرا في المجتمع وهو يدفع الضريبة انطلاقا من مبدأ التضامن الاجتماعي فوجوده في هذه الجماعة يفرض عليه المشاركة في تحمل أعباء التكاليف اللازمة ليس المرافق العامة اللازمة لحياة تلك الجماعة[5] إلا أن ذلك لا ينفي

1- هشام محمد صفوت العمري ،**اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ط2 ، 1988 ،ص 82.

2- طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص137 .

3- هشام محمد صفوت العمري ، مصدر سابق ، ص 82 .

4- هاشم الجعفري ، مصدر سابق ، ص 78 .

5- هاشم الجعفري ، المصدر السابق ، ص 78

أن يحصل الفرد على المنافع التي تقدمها له المرافق العامة إلا أن هذا الانتفاع لا يحصل عليه باعتباره مكلف بدفع الضريبة وإنما كمواطن[1]

له الحق بالانتفاع بالخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة وبناءا على ذلك فان الضريبة تفرض على المكلف على أساس مقدرته التكليفية ومدى قدرته على تحمل الأعباء العامة لا على أساس النفع الذي يعود عليه من هذه المرافق العامة فالنفع الذي يعود عليه يعود على الكل[2] . وبهذا تتميز الضرائب عن الرسم الذي يدفعه الفرد مقابل حصوله على خدمة معينة .

خامساً–الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام : الضريبة تدفع من قبل المكلف الى الدولة لسد احتياجاتها من النفقات العامة والحصول على الأموال اللازمة لسد الحاجات العامة[3]. وازداد استخدام الضرائب بزيادة تدخل الدولة من اجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية هذا يعني ان الضريبة لم تعد قاصرة فقط على غرض واحد وهو تمويل النفقات العامة .

نذكر بعض من هذه الأهداف منها حماية الصناعة الوطنية من خلال فرض الدولة للضرائب الجمركية او تشجيعها للادخار والحد بذلك من الاستهلاك وتهدف من ذلك السعي الى تعبئة الفائض لتحقيق التنمية وتحجيم التفاوت بين فئات المجتمع وهذا ما نص عليه إعلان حقوق الإنسان الذي اصدرته الثورة الفرنسية في عام 1789 م وأصبح من المبادئ الدستورية[4]

سادساً – يتم فرض الضريبة وربطها والاعتراض عليها وتحصيلها وإلغائها والإعفاء منها بموجب نصوص قانونية: أي انه لايمكن فرض الضرائب الا باصدار القوانين التي يجب ان تتبع في اصدارها الأصول الدستورية السائدة عند فرض الضريبة في بلد معين .

1-طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص137 .

2-.عبد العال الصكبان ، مصدر سابق ، ص 156 ، 157

3-هشام صفوت العمري ، مصدرسابق ، ص 83 .

4-طاهر الجنابي ، مصدرسابق ، ص 138 .

ويترتب على هذه الخاصية نتيجة مهمة وهي حفظ حقوق المكلفين بدفع الضريبة ، لان للمحاكم حق النظر فيما اذا كانت القوانين المتعلقة بفرض الضرائب وجبايتها قد صدرت حسب الأصول الدستورية المقررة لذلك حسب الوضع القانوني السائد .

فالضريبة اذا لاتفرض ولا تلغى الا بقانون يصدر بموجب الاصول الدستورية للبلد الذي يشرعه ،والقانون الضريبي يشبه بهذا المضمار القانون الجنائي . فكما انه لاتوجد جريمة ولا عقوبة الا بنص فانه لاتفرض ضريبة ولا تلغى الا بنص في القانون[1]

الفرع الثاني: القواعد الاساسية للضريبة وأنواعها : القواعد و المبادئ الاساسية للضريبة بمفهوم أدم سميت من جهة و المفهوم الحديث من جهة أخرى:

أولا– القواعد الأساسية للضريبة

توجد مجموعة من المبادئ او القواعد التي ينبغي ان تحكم التنظيم الضريبي ، أي ان يأخذ المشرع اذا ما أراد ان يصبح النظام الضريبي مظاماً سبيماً وصالحاً يحاول ان يوفق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد أي بين الحصيلة اللازمة لاداء الدولة لخدماتها والعدالة اللازمة لتحقيق نوماً من المساواة بين المكلفين .

أولا– القواعد الاساسية للضريبة: يعتبر أدم سميث اول من حاول عام 1776 وضع القواعد الاساسية التي ينبغي ان يقوم عليها النظام الضريبي وذلك في مؤلفه المشهور ثروة الاممWealthofnation وهذه القواعد هي:

أ– المساواة أو العدالة: وهي تعني ان يساهم مواطني الدولة في النفقات العامة بحسب مقدرتهم النسبية فالمساواة تتحقق عند أدم سميث اذا ما تحمل المواطنون الضريبة[2]

كما ان فكرة العدالة بمفهومها الحديث تقتضي اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من اداء الضريبة بالنسبة لحد الكفاف أي الحد الادنى اللازم للمعيشة وكذلك ضرورة مراعاة الاعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة في

1–منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ،2004 ، ص108–109.

2–.منصور ميلاد يونس : آدم سميث ، ثروة الامم ، ص307.

المجتمع . كما تتطلب العدالة اختلاف اسعار الضرائب تبعاً لنوع الدخل المفروضة عليه وهل هو ناتج من العمل او عن رأس المال او عنهما، واختصار يمكننا القول ان قاعدة العدالة أوالمساواة تتضمن مبدأين هما :

– **العمومية:** ويقصد بها خضوع جميع الاشخاص والاموال للضريبة .

– **العدالة:** ضرورة مراعاة المقدرة المالية للمكلف عند فرض الضريبة[1]

ب– اليقين: ويعني ذلك ان تكون الضريبة مفروضة طبقاً لقواعد محددة وواضحة بالنسبة للمكلف والادارة الضريبة . فيجب ان يكون سعر الضريبة وميعاد سدادها وكيفية تحصيلها وكافة الإجراءات المتعلقة بها معروفة من العامة . ولاشك أن عدم وضوح هذه الأمور قد يؤدي إلى تحكم الإدارة الضريبة وما يستتبعه ذلك من انتهاك لقاعدة العدالة والمساواة وانتشار للمحسوبية وعموم الفساد عند تقدير وتحصيل الضرائب.

وحتى يتحقق اليقين يجب أن تتميز الضريبة بالاستقرار والثبات أي لا تخضع للتعديل المستمر. فالتعديلات في تشريعات الضرائب يجب أن تكون محدودة وعلى فترات متباعدة حتى لا تؤدي إلى مضايقة الممولين أو اضطراب النشاط الاقتصادي كما يجب ان يتميز التشريع الضريبي بالوضوح حتى يسهل فهمه لعامة الناس دون عناء او التباس، وحتى تستطيع المحاكم و الإدارات الضريبية أن تطبقه دون اجتهاد أو تأويل .

ج– الملائمة : ويقصد بها تحصيل الضريبة في الوقت والطريقة الأكثر مناسبة لدفعها من قبل الممول وذلك حسب مصدر الدخل وظروفه [2]وذلك يقتضي ان تختار الإدارة الضريبية موعداً مناسباً للوفاء بالضريبة وان تكون إجراءات الجباية مناسبة لظروف الممول بحيث لا يكون وقع الضريبة عليه ثقيلاً بشكل يجعله عاجزاً عن الدفع أو يدفعه إلى تجنب الضريبة أو التهرب منها .

وهكذا فان الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله يعتبر أحسن الأوقات ملائمة لدفع الضريبة. فالمزارع بلزم بدفع الضريبة بعد حصاد المحصول وبيعه . والتاجر يطالب بسدادها بعد انتهاء السنة التجارية لنشاطه وتحديده لصافي هذا النشاط .

1-منصور ميلاد يونس ، مصدر سابق ، ص116.

2-منصور ميلاد يونس : آدم سميث ، ثروة الامم ، ص308.

اما الضرائب على الاستهلاك فهي تدفع عند شراء السلعة ، والمكلف في هذه الحالة حر في شراء السلعة وبالتالي دفع الضريبة المفروضة عليها أو عدم شرائها وبالتالي التخلص من دفع الضريبة .

د– الاقتصاد: فيعني به الاقتصاد في كلفة الضريبة ، أي ما تتكبده الدولة وتصرفه على تقديرها وجبايتها وما تبقى منها من حصيلة صافية . وكذلك الاقتصاد فيما يتحمله الممولون من نفقات للوفاء بالدين الضريبي كالاستعانة بالمحاسبين أو الامساك بسجلات ودفاتر محاسبية أو تقديم اقرارات مدعمة بالمستندات الرسمية.

والمقصود بذلك ان لاتستنفذ هذه المصاريف جانباً كبيراً من حصيلة الضريبة على نحو يقلل من امكانيات الدولة في الاستفادة منها .

ثانيا– أنواع الضرائب: جرت عادة كتاب المالية العامة على تقسيم الضرائب الى المجموعات التالية[1] :

–الضرائب على الاشخاص والضرائب على الاموال

– الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة .

– الضرائب الشخصية والضرائب العينية .

– الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

– الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية .

– الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية .

أ – الضرائب على الاشخاص والضرائب على الاموال: كانت الضرائب في المجتمعات البدائية تفرض على الاشخاص بمقدار ثابت وبدون تمييزوكانت تسمى بالجزية أو الفردة أو الضريبة على الرؤوس .

وبالرغم من بساطة الضريبة وسهولة تحصيلها فانها لم تعد تتماشى مع المجتمعات الحديثة وفقدت بالتالي اهميتها ويمكن ارجاع ذلك للاسباب التالية :

– عدم عدالتها ، فهي تقوم على اساس سعر موحد بين الافراد أو بين افراد طبقة معينة متجاهلة ما قد يوجد بينهم من فروق دهنية أو جسمية أو متعلقة بالنشاط الذي يمارسه كل منهم .

– ضئالة حصيلتها وعدم مرونتها لاعتمادها على الرؤوس وتجاهلها للانشطة التي يقوم بها الافراد . خاصة اذا ما فورنت بنفقات جبايتها المرتفعة .

–عدم احترامها لكرامة الانسان لتمييزها بين الافراد وفقاً لاوضاعها في المجتمع .

-منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ،2004 ، ص108-109.

وامام هذه العيوب وامام زيادة نفقات الدولة واتساعها نتيجة لتطور دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فان الضريبة على الاشخاص لم تعد مناسبة وتم التخلي عنها في اغلب الدول ، واصبحت الضرائب في العصر الحديث تتخذ من المال وعاء لها .

ب– الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة : بقصد بنظام الضريبة الوحيدة ذلك النظام الضريبي الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه من المكلفين ،، أو على ضريبة أساسية واحدة مع وجود بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية.

أما نظام الضرائب المتعددة فهو يقوم على أساس فرض الدولة لعدد من الضرائب الأساسية والتي يكمل بعضها بعضا كفرض ضرائب على الدخل أو على تملك الأموال أو على تداولها واستهلاكها والحقيقة أن اغلب دول العالم اليوم تأخذ بنظام تعدد الضرائب ولذلك فان دراسة هذا التقسيم ترجع إلى أهميته التاريخية ولأهمية النقاش العلمي الذي دار حوله .

ج– الضرائب العينية والضرائب الشخصية: يقصد بالضريبة العينية تلك الضريبة التي تعتمد في تحديها للمقدرة المالية للمكلف على حجم الثروة وحده بغض النظر عن ظروف الممول الشخصية او قدرته على الدفع كما أنها لاتهمتم بمصدر الدخل سواء كان العمل أو رأس المال ومثالها الضريبة جمركية التي تفرض على السلعة المستوردة بغض النظر عن المستفيد او المستهلك لهذه السلعة،فالذي يستورد سيارة يدفع عنها ضريبة جمركية مساوية[1] لتلك الضريبة التي يدفعها شخص آخر استورد سيارة من نفس النوع والحجم رغم ما قد يكون بين الشخصين من اختلاف ظروفهما الشخصية أو مقدار دخلهما،فقد يكون الأول غنياً وعازباً ويكون الثاني فقيراً متزوجاً ويعول خمسة أولاد .

أما الضريبة الشخصية فهي التي تراعى عند فرضها مختلف ظروف الممول الشخصية ، بمعنى أنها تراعى المقدرة المالية للمكلف وحالته الشخصية ، فتأخذ في الاعتبار مثلاً كيفية حصوله على الدخل وهل هو ناتج عن العمل او عن رأس المال وهل للممول مصدر دخل واحد أو عدة مصادر .

د– الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: يعتبر هذا التقسيم للضرائب أكثر التقسيمات أهمية وانتشاراً كما

-منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ،2004 ، ص108-109.

انه التقسيم الذي يثير حوله اكثر المناقشات المالية والاقتصادية ، فالدولة قد تستقطع جزءاً من ثروات الافراد ودخولهم بشكل مباشر على نحو يسمح بتقدير المال محل الضريبة بدقة وبمراعاة مصدره ومعاملته ضريبياً باسلوب ملائم.

وقد تقوم باستقطاع جزء من اموال المكلف بشكل غير مباشر أي ان تتبعها في تداولها واستعمالها أي تتبعها في مظاهرها الخارجية المتمثلة في وقائع او تصرفات محددة يقوم بها المكلف وتدل على ما يتمتع به من ثروة ، وهذه الطريقة في الاستقطاع تسمى بالضرائب غير المباشرة .

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للضريبة

تبين لنا من تعريف الضريبة ان الدولة لها الحق في فرض الضريبة وهو من الحقوق الخالصة للدولة بدون منازع . وقد نتساءل بهذا الصدد عن اساس هذا الحق وللتوصل الى هذا الاساس لابد لنا من ان نلقي نظرة تاريخية عن نشوء الضريبة في اوربا .فقد كانت الضريبة في عهد الرومان تدفع بصورة منتظمة لانها كانت عامة لجميع المواطنين[1] ولكن ما يعاب عليها هو كثرة الاعفاءات التي كانت مخصصة لبعض الافراد .وبعد ان انهارت الامبراطورية حل الملوك محلها حق استيفاء الضريبة الا ان الملوك فقدوا سلطانهم مما ادى الى تحصيل الضريبة من قبل المواطنين المختصين واستولوا عليها بانفسهم ثم ظهر النظام الاقطاعي حيث اصبح هو صاحب السلطة المطلقة وحصل على كافة الامتيازات ومنها استيلاءه على الضريبة واستمر الحال على ماهو عليه حتى القرن الثالث عشر الذي تميز باتساع السلطة وعاد حق فرض الضريبة للملك ولكن بشكل اعانات او هبة والذي جعلها عامة ودائمة هو كثرة الحروب في القرن الرابع عشر .

ولما كانت الضريبة اختيارية فان ذلك كان يتطلب اخذ موافقة الشعب على دفعها كما هو عليه الحال في فرنسا خلال القرن الخامس عشر حيث اعطى ممثلوا الشعب حق فرض الضريبة مباشرة في الحالات المستعجلة وبذلك تحولت الضريبة من كونها تدفع على شكل اعانات او هبة الى فريضة تقدرها السلطة العامة بصورة دائمة وتجبى سنويا واستمرت هذه الفكرة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وسبقت انكلترا في هذا المجال فرنسا حيث ثبت هذا الحق في سنة 1215 خلال فترة العهد الاعظم .

-منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ،2004 ، ص108-109.

الا ان المفكرين ارادوا تقييد هذه السلطة مما دفعهم الى وضع النظريات التي تتطلب كل منها شروطا وقيودا معينة[1].

لتفسير هذا الاساس الذي تستند اليه السلطة في فرضها للضرائب وهذه النظريات هي :-

01. نظرية العقد الاجتماعي (المنفعة او المبادلة) .

02. نظرية التضامن الاجتماعي .

01. نظرية العقد الاجتماعي: ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر ونادى بها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو وتنطلق هذه النظرية من فكرة العقد الاجتماعي وفسر انصاره هذه النظرية الاساس الذي تستند اليه السلطة في فرضها للضرائب بوجود عقد اجتماعي يبرم بين السلطة العامة والافراد وبموجبه يتم تنازل الافراد عن جزء من حرياتهم مقابل حماية الجزء المتبقي كذلك تنازلهم عن جزء من املاكهم مقابل حماية الجزء المتبقي لديهم .

وبتعبير ادق يقول انصار هذه النظرية انه تم بين الافراد والسلطة عقد مالي يلتزم الافراد بموجبه ان يدفعوا الضريبة للدولة في مقابل المنافع التي يحصلون عليها من وجود الهيئات العامة[2]

1-هشام محمد صفوت العمري ، مصدر سابق ، ص 83 ، 84 .

2-هاشم الجعفري ، مصدر سابق ، ص 84 ، 85 .

وعلى الرغم من اتفاق انصار هذه النظرية على فكرة العقد الاجتماعي كاساس لفرض الضريبة فانهم اختلفوا في بيان طبيعة هذا العقد .

فقال " آدم سميث " بانه عقد بيع خدمات ، فالدولة تبيع خدماتها للافراد وتحصل على مقابل يتمثل بثمن هذه الخدمات وقد شبه بصورة ضرائب .

وقال " تييه " بانه عقد شركة فشبه الدولة بانها شركة انتاج كبرى ، والشركاء فيها هم الافراد الذين يؤدون عمل محدد ويتحملون في سبيله نفقات خاصة .

والى جانب هذه النفقات هناك نفقات عامة يؤديها مجلس ادارة الشركة " السلطة التنفيذية " تهدف من خلال تحقيق المنفعة العامة لجميع الشركاء . وهذا يتطلب من الشركاء المساهمة في تمويلها وهذه هي الضرائب المفروضة عليهم .

واخيرا فان الفقيه " جيرار " قال في تكييفه لهذا العقد بانه عقد تأمين تؤمن الدولة بموجبه على المواطنين من الاخطار مقابل حصولها على قسط التأمين الذي يكون في صورة ضريبة[1]

الا ان هذه النظرية لم تسلم من الانتقاد ومن اهم الانتقادات التي وجهت لها هي[2]:-

– لايوجد دليل على قيام مثل هذا التعاقد بين السلطة العامة والافراد لا في النطاق الدستوري ولا في النطاق المالي .

– عدم وجود تناسب بين المنافع التي يحصل عليها الافراد والضرائب التي يدفعونها كذلك فانه من الخطأ ان نمثل السلطة العامة بشركة انتاجية لان السلطة العامة تقوم بتقديم خدمات اخرى تتطلبها المصلحة العامة ككل .

– اما عن عقد التأمين فان الدولة لا تقتصر خدماتها فقط على المحافظة على اموال الافراد بالاضافة الى ان الدولة تعوض الافراد عن الخسائر والاضرار التي تصيب املاكهم كما هو الحال عليه في عقد التأمين .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت لنظرية العقد الاجتماعي الا انه لايمكن ان نغفل ما جاءت به هذه النظرية من ضرورة تتمثل في انه يجب على الدولة ان تستخدم حصيلة الضرائب في توفير الخدمات التي تحقق النفع

1-.طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص 139 ، 140 .

2-.عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ص 74 .

العام للافراد والا فانها لايحق لها ان تمارس السيادة على الافراد الموجودين على اقليمها لانها اخلت بواجباتها تجاههم[1]

02. نظرية التضامن الاجتماعي: ترى هذه النظرية ان الدولة هي ضرورة تاريخية واجتماعية وواجب الدولة في المجتمعات الحديثة هو القيام باشباع الحاجات العامة للافراد والمحافظة على الامن . والدولة تتكبد نفقات باهضة من اجل القيام بالاعباء العامة الملقاة على عاتقها والناتجة من جراء تدخل الدولة في مختلف الانشطة الاجتماعية منها والاقتصادية . ولما كانت هذه الاعباء تحقق الصالح العام للافراد وتعود عليهم بالنفع العام كان لابد من ان تتظافر الجهود في تحمل نفقات هذه الاعباء على اساس التضامن الاجتماعي بين الافراد .

ولايهم فيما اذا حصل المكلف بدفع الضريبة على منفعة ام لا فالمكلف يلتزم بدفع الضريبة على اساس مقدرته التكليفية لا على اساس المنفعة التي تعود عليه من جراء القيام بهذه الخدمات العامة .

وخلاصة القول فان الدولة تفرض الضرائب على الأفراد بما لها من حق السيادة عليهم والأفراد يلتزمون بدفع الضرائب انطلاقا من مبدأ التضامن الاجتماعي .

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

لقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام آخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة ، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة .

يتحدد مفهوم الاستثمار من خلال بعض التعارف وكذا بعض الضوابط والمجالات التي ندرجها في العناصر التالية:-

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.

لغة: الاستثمار مصدر للفعل استثمر، الاستثمار مشتق من الثمر. والاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن [2].

1-طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص 140 .

2- سهام بن ساهل :**إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة** (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ,المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ,1996)ص2 .

وبناء على ذلك فان استثمار المال يعني طلب ثمره، وأما الثمر فانه يطلق على عدة معان هي:

- حمل الشجر ،وهو ماينتجه الشجر .

- المال الكثير.

- النمو و الزيادة:وسميت الزيادة ثمرا لأنها زائدة عن أصل المال.

وعلى العموم فان هذه الاطلاقات هي أهم معاني لفظ "الثمر"، لكن الأصل فيه عند إطلاقه مجردا: هوحمل الشجر ، أما إطلاقه على المال فان ذلك من باب المجاز وليس الحقيقة، وعليه الاستثمار لغة يراد به طلب النمو، وأما استثمار المال لغة فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه [1] .

اصطلاحا: الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية والمعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة[2] .

كما ورد عدة تعريفات من جانب المهتمين بالمجال الاقتصاد، "هو كل اكتساب للأموال من أجل الحصول على منتوج ، أو استهلاكه أو هو استغلال المنتوج المتمثل في تضاعف الذمة المالية للتجهيز [3] .

أو هو التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

-المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع [4] .

1- قطب مصطفى سانو :**الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى ,2000 ، ص ص 15 ,16 .

2- سهام بن ساهل :**مرجع السابق** ص 2

3- عليوش قربوع كمال :**قانون الاستثمارات في الجزائر** (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,1999 ص 2 .

4-رمضان زياد :**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** (دار وائل للنشر والتوزيع ,الطبعة الأولى ,1998 ص 13

والاستثمار المالي هو الذي يكون الجانب المالي فيه المتغلب على عملية الاستثمار ،أما الاستثمار التقني أو التكنولوجي هو :التكنولوجيا في حركية ،التكنولوجيا المعبأة داخل نمط إنتاجي ،الذي يؤدي إلى خلق قيم جديدة خدمة للتنمية[1].

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار وأدواته

أولا–مجالات الاستثمار: يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد ومن الأمثلة عليها: مجال العقارات، مجال الصناعة، مجال الزراعة ومجال السياحة...الخ.

أما إدارة الاستثمار فهي الأصل المعين الذي يستثمر فيه المستثمر أمواله، أي أنه يمكن أن يكون في المجال الواحد أكثر من أداة للاستثمار مثل السندات، الأسهم، شراء وبيع الأراضي.

أ– معايير تبويب مجالات الاستثمار: هناك معياران هما:

– المعيار الجغرافي.

– المعيار النوعي: أي نوع الأصل محل الاستثمار حقيقي أم مالي.

01. المعيار الجغرافي: ويمكن تبويب الاستثمارات إلى استثمارات محلية وأخرى خارجية.

– الاستثمارات المحلية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ...الخ.

– الاستثمارات الخارجية: هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستعملة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

02. المعيار النوعي:

1– عليوش قربوع كمال :**مرجع سابق** ص5

– **الاستثمارات الحقيقية (الاقتصادية)**:يعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب...الخ، والأصل الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة فالعقار أصل حقيقي.

– **الاستثمارات المالية**: الاستثمار المالي هو "شراء تكوين رأسمالي موجود " وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة)تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة.وما يحدث في السوق المالية الثانوية من عمليات بيع وشراء للأسهم والسندات فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي حيث يتخلى البائع عن ملكيته لذلك الأصل (السهم أو السند..)مقابل حصوله على أصل آخر (هو الثمن الذي قد يكون أصلا حقيقيا مثل النقود) يتخلى عنه المشتري ، فخلال عملية التبادل هذه لاتنشأ أي منفعة اقتصادية إضافية أو قيمة اقتصادية مضافة لناتج القومي [1].

ثانيا– أدوات الاستثمار: تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح وسائط الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات المختلفة كثيرة جدا و نتناولها فيها يلي:

01. أدوات الاستثمار الحقيقي:

– **العقار**: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمارات بعد الأوراق المالية و تتم بشكل مباشر عند شراء عقار حقيقي أو بشكل غير مباشر عند شراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري .

– **السلع**: المتاجرة بالسلع تشبه المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه إلا أن الاتجار بالسلع يكون غالبا اكبر مخاطرة من الاتجار الأخر.

– **المشروعات الاقتصادية**: و تتنوع أنشطتها ما بين تجاري و صناعي و زراعي.

02. أدوات الاستثمار المالي:

1- زياد رمضان ,**مرجع سابق** ص (من 35 إلى 39

– أدوات دين مثل: شهادات الإيداع، أوراق تجارية، قبولات، سندات و أذونات الخزينة، وأدوات ملكية مثل: الأسهم الممتازة و الأسهم العادية.

– أدوات قصيرة الأجل مثل اذونات الخزينة، شهادات الإيداع و عقود العملات الأجنبية قصيرة الأجل وأدوات طويلة الأجل مثل الأسهم و السندات.

– أدوات ذات الدخل الثابت مثل: اذونات الخزينة والسندات ذات سعر فائدة ثابت والأسهم الممتازة وأدوات ذات الدخل المتغير مثل الأسهم العادية والسندات ذات سعر فائدة عائم[1].

الفرع الثاني: ضوابط وخصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:

إن للاستثمار ضوابط و خصائص نذكرها كما يلي:

أولا– الضوابط الاستثمار: لأجل النمو الحقيقي و دفع عجلة تطور الاستثمار وجب علينا تتبع الضوابط التالية:

01. أن يكون الاستثمار نشاطا إنسانيا هادفا: أي العمل على زيادة الثروة الوطنية دون الضرر بأفراد المجتمع.

02.أن يعمل الاستثمار على مضاعفة الخيرات المادية و المعنوية: الأموال التي توظف من اجل مضاعفة الأموال لا تعد استثمارا لأنها في حقيقة الأمر لم تضف شيئا للثروة الوطنية، و إنما قامت على أساس مبادلات خارجية المستفيد الأول منها الاقتصاد الأجنبي.

03.أن توظف أموال الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الأولوية: لكل مجتمع سلم و أولويات وعلى أفراده أن يتخذوا الوجهة السليمة للاستثمار، كما أن المشاريع التي لا يرجى منها إنتاجا جديدا يضاف إلى الإنتاج الوطني تخرج من إطار الاستثمار.

04.يجب أن تراعي كل عملية استثمارية قيم و أخلاقيات المجتمع: إن ضبط الاستثمار من الوهلة الأولى بقيم و أخلاقيات الأمة يعتبر الحصن المنيع الذي يحافظ به على قيم الأمة من الانسلاخ و التقليد الأعمى لنمط الاستهلاك المادي و الروحي للغرب[2]

1–فس المرجع, ص (من 42 إلى 46

2–سهام بن ساهل، **مرجع سابق** ص ص 3،4

ثانيا– خصائص الاستثمار:

– يحقق المستثمر عائدا معقولا مستمرا في المشروعات الاقتصادية.

– يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية قدر كبير من الأمان ،أي درجة المخاطرة المتعلقة بالخسائر الرأسمالية منخفضة إلى حد كبير.

– توفر للمستثمر ميزة الملاءمة إذ يختار من المشروعات ما يتناسب وميوله.

– يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله ويقوم بإدارتها بنفسه أو يفوض الغير بإدارتها لحسابه.

– يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكثر من غيره [1].

للقيام باستثمارات ناجحة كان التمسك بضوابط الاستثمار حتما بمثابة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية المرجوة.

المطلب الثالث:التحفيز الجبائي وعلاقته بالاستثمارالمحلي: نستعرض المفاهيم الاساسية للتحفيز الجبائي

الفرع الأول:مفاهيم أساسية للتحفيز الجبائي

التحفيز الجبائي هو أحد الأساليب والآليات المستعملة من طرف الدولة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وذلك من خلال تقديم مزايا وتسهيلات التي تعمل على حث المؤسسات مهما كان حجمها إلى الاستثمار وتشجيعه أو حث المؤسسات إلى الاستثمار في مجالات أخرى لم يكونوا يرغبون في الاستثمار فيها من قبل، ومنه سيتم التطرق إلى ما يلي:

أولا– تعريف التحفيز الجبائي وخصائصه

1– زياد رمضان، مرجعسابق ص ص 44 ,45 .

أ– تعريف التحفيز الجبائي: للتحفيز الجبائي عديد التعاريف من أهمها أنه، تخفيف من معدل الضرائب ، القاعدة الجبائية أو الأزمات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس فهي مساعدات ماليلة غير مباشرة تمنح إلى بعض الأعوان الاقتصاديين اللذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط التي يحددها المشرع.[1]

التحفيز الجبائي هو عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الجبائية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين على شرط التزامهم بشروط محددة مسبقا.

هذا وترتكز الدولة على القطاع الخاص دون العام هذا لأن المؤسسة العمومية بحكم انتمائها لقطاع الدولة وخضوعها مباشرة لمخططات تنموية مسطرة وكذلك إلى ما يميز القطاع الخاص عن العام بـ: [2]

– ضعف حجم الاستثمار ويترتب على ذلك نقل حجم الإنتاج والتشغيل.

– التمركز في المدن الكبرى الأكثر تطورا خصوصا الشمالية مما يترتب عنه اختلال في التوازن.

– الاستثمار في القطاعات الاستهلاكية الأكثر ربحا والتي لا تتطلب قدرات وكفاءات عالية.

ب– خصائص التحفيز الجبائي: من خلال التعارف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي والتي سيتم ذكر أهمها ما يلي:[3]

– إجراء اختياري: حيث يترك الحرية للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الحوافز.

– إجراء هادف : إن هدف أي دولة من خلال منح هذا التحفيز الضريبي للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين يكون في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية.

1- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار هومة ،2003، ص 118.

2- ناصر مراد ،، مرجع سابق، ص ص 118 – 119.

3- لعلا رمضاني، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 41، 42.

– إجراء مقاييس : باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من التحفيزات.

وجود الثنائية (فائدة– مقابل): إن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجههم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.

– الوسيلة: أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة، وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن بالبرمج التحفيز الجبائي ، قد تكون على شكل دعم مالي مباشر وتسهيلات في منح قروض ومساعدات مالية، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالا وتعرف بالاستثمار حيث تخفض في معدل الضرائب للمبلغ الخاضع للضريبة أو الالتزمات الجبائية التي تمنح له إذا اتخذ بعض الإجراءات.

ثانيا– أهداف التحفيز الجبائي :تسعى الدولة من خلال تطبيق سياسة التحفيز الجبائي إلى تحقيق العديد من الأهداف المختلفة من حيث الطبيعة نجد أن هناك نوعين من الأهداف هي ما يلي:

أ– الأهداف الاقتصادية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاقتصادية إلى ما يلي:[1]

– تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كليا ومن ثم ينقل حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها توجه هذه الوفورات الجبائية إلى الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية؛

– دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لحياة المؤسسة الخاصة؛

– تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛

1– يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، مصر: الدار الجامعية الجديدة ،2002، ص 60.

– توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛

– تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل؛

– تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادارات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات؛

– زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية.

ب– الأهداف الاجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي:

– امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالةمن خلال توفير مناصب شغل جديدة فالاستثمار الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفوارت ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة؛

– تحقيق التوازن الجهوي: ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليل الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان؛

– توزيع العادل للدخل: يمكن أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة ويوزعه على أفراد المجتمع في شكل نفاقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع مثل الصحة، التعليم، المرافق العمومية...الخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين، فالاقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وهذا ما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.[1]

1– سعيد عبد العزيز عثمان ،**النظام الضريبي وأهدا المجتمع** ،بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2007، ص 211.

– **أدوات التحفيز الجبائي**: يتسنللسياسة التحفيز الجبائي أن تؤدي دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي وحقيق مختلف الأهداف المسطرة مسبقا والمتعلقة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد عليها من الاعتماد على أدوات لتحقيق ذلك، بما يتماشى ما هو مسطر مسبقا، ومنه سيتم تناول مختلف الأدوات التي تعتمد عليها السّياسة التحفيزية والتي يتمثل أهمها في ما يلي:

الإعفاء الضريبي: يعتبر الإعفاء الضريبي من بين، أهم أدوات التحفيز الجبائي، حيث هو الذي تعتمد عليه السّياسة الجبائية التحفيزية في تحقيق مختلف أهدافها، نظرا لما يتميز به من خصائص عن باقي الأدوات الأخرى، ويمكن إبرز مختلف جوانب الإعفاء الضريبي في ما يلي ونظر لمفهوم الإعفاء الجبائي كتحفيز تقدمه الدولة من خلال إسقاط مباشر لحقها في الضريبة تجاه المكلف. ويعتبر حافزا ضريبيا مهم، للاستثمارات حيث يقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة مما يجعل لديه أثر ايجابي على الهيكل التمويلي وتختلف قوة الإعفاء الضريبي والدور الذي يؤثر به على قرار الاستثمار من نظام ضريبي إلى آخر وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة.

– **الفارغ الضريبي**: يتعلق الفراغ الضريبي بوجود أو عدم وجود الضريبة في نشاط معين، وهو يعتبر أحد أهم التحفيزات التي تعتمد عليها الدولة لجلب الاستثمار وتشجيعه. ويمثل أسلوب من أساليب التدخل غير المباشر للدولة والمتمثل في تخليها عن بعض إيراداتها المالية من الضرائب سواء كان ذلك بصفة جزئية أو كلية لفترة زمنية محددة في إطار سياساتها الاقتصادية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية الوجهة التي تتفق وأهداف سياستها العامة. ويمكن تعريفه على أنه إعفاء جزئي أو كلي لفترة زمنية محدودة، ليجذب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا إليه، فيؤدي ذلك إلى التوسع فيه وتوجيه الاستثمارات الموجهة المرغوبة من حيث النوع والزمان والمكان.[1]

– **نظام الاهتلاك**: يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على القرار الاستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق العديد من الآثار الإيجابية من خلاله، فنجده يستخدمه كأداة لتشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه في اتجاه الأنشطة الاستثمارية المرغوبة والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية.

1-عبد الكريم صادق بركات ،**الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 149.

الفرع الثاني: علاقة وأثر الجباية على الاستثمار.

من خلال النظرة الاقتصادية للضريبة والتي نجعلها أداة تسعى إلى تحقيق قدر ممكن من الفعالية الاقتصادية ذلك إلى جانب الدور الذي تلعبه ،في تعبئة موارد الدولة و يمكننا ربط الضريبة بعامل الاستثمار الذي يعمل على التقدم المنتظم للإنتاج الوطني.

أولا– العلاقة بين الجباية والاستثمار: بالإضافة الى دور الضريبة كأداة لتغطية النفقات فهي توفر قدرا من الموارد للقيام بالاستثمار لذا نجد هناك عدة عوامل في الدولة المختلفة حالت دون زيادة حجم الاستثمار وتوجيهها وأهم هذه العوامل:[1]

– ضعف حافز القيام بالاستثمار لضآلة الطلب وصنف حجم السوق.

– قلة عدد المستثمرين الذين يخاطرون بمشروعاتهم.

– ارتفاع تكلفة المشروعات.

يتبين مما سلف أن انخفاض معدل الاستثمار يرجع إلى نقص الطلب وكثرة المخاطر تحف بالمشروعات الجديدة وعدم توفر الأموال اللازمة لتمويلها مما يؤدي إلى أن يظل الدخل منخفض، والاقتصاد محصور في إنتاج الموارد الأولية وتابعا للاقتصاديات أجنبية مسيطرة ولابد لتحقيق التنمية من تخيير بياني يكون من شأن تحقيق زيادة دائمة وسريعة في الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن ولابد لذلك من دفعة حقيقية تحرر الاقتصاد من التخلف ويتحدد حجم هذه الدفعة بمقدار الاستثمار اللازم إجراءه بانتظام لتحقيق حد أدنى من النمو.ومن الواضح مما تقدم مدى أهمية وضع سياسة استثمارية فعالة. وأهمية القوى المختلفة والقطاعات العديدة الخاص منها والعام في الميادين والأنشطة المتعددة،سواء كانت صناعية أو زراعية،وتسعى الدولة في إطار تدخلها إلى استخدام مختلف الأدوات لتحقيق أهدافها،ومنها السياسة الضريبية التي لا تعمل فقط على توفير الموارد اللازمة للقطاع العام،بل قد تعمل الضرائب على معاقبة الاستثمارات التي تتحدد على أنشطة اقل نفعا،بل إلى تنظيم الاستثمارات الخاصة وتوجيهها بما يتفق أهداف المجتمع،وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر انتشارا لتشجيع التنمية والحوافز،كما أشاع استخدامها كذلك في العديد

1- شعباني زوليخة ،**دور الامتيازت الجبائية في جذب الاستثمار في الجازئر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة،0202/0200، ص20.

من الدول المتقدمة لتشجيع الاستثمار تتخذ هذه الأساليب أشكالا عديدة ،قد تكون بتخفيضات عامة لأسعار الضريبة لخلق الحوافز التي تدفع على اقتحام المخاطر التي تحيط بالمشاريع وتؤدي على زيادة الناتج،وقد يتم ذلك في شكل تخفيضات في صالح مشروعات جديدة وبالتالي يمكن رفع نواحي الاستثمار كذلك قد تستخدم الضريبة بطريقة التحفيز الضريبي.

ثانيا– اثر الجباية ودورها في اختيار الاستثمارات.

أ– أثر الجباية على الاستثمارات: إن فعالية السياسة الضريبية تعتبر من أهم المؤثرات الضريبية على الاستثمار في أي دولة، الزيادة الكبيرة في حاجة الدولة للتمويل والتشريع في التعامل بالأوراق المالية في البورصة.وذلك بإزالة بعض العوائق الجسيمة عليها،فتسديد العبء الضريبي على هذه الأوراق يؤدي إلى تغيير سلوكيات المستثمرين فتلقى دراسة كبيرة من قبل المستثمرين نحو السوق الموازية، لذلك كان من الضروري إلغاء الضرائب في البورصة في الجزائر بغرض تشجيع العمليات فيها، وتحفيز الاستثمار في الأوراق المالية،وتعتبر الإعفاءات الضريبية وراء رفع وزيادة الاستثمارات التي يراد إنهاؤها ورفع الضريبة على الاستثمارات التي تزيد الدولة كبحها وتوقيفها ،وبالتالي تعد الضرائب السلاح الذي تستخدمه الدولة في توحيد اقتصادها[1].

ومن أهم مستجدات الاستثمار معدل الضريبة ،فلضريبة أثر كبيرة على الاستثمار،فان النقصان في معدل الضريبة يزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح .

فالعلاقة بين المعدل الضريبي و الميل للاستثمار والربح ،علاقة عكسية إذا زادت المعدلات الضريبة انخفضت الأرباح والعكس بالعكس.

ب– دور الجباية في اختيار الاستثمارات: يستطيع النظام الضريبي المطبق أن يؤثر على سياسة اختيار المؤسسات للاستثمارات وذلك بواسطة النسب المختلفة للضرائب المطبقة في مختلف الاستثمارات ولهذا سنعرض إلى نقطتين أساسيتين:

1- نوال بن سالم ،**دور الضريبة في توجيه الاستثمار دارسة حالة الجازئر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الج ازئر، 0223- ص 04.

01- الاستثمارات الكمالية (الغير الربحية) : هذا النوع من الاستثمارات تلجأ اليد العاملة للمؤسسات عندما تفرض عليها ضرائب مرتفعة بحيث يعهد المستثمر إلى شراء تجهيزات لغرض واحد وهو التخفيض من العبء الضريبي وهذا يعني الخروج من نطاق العقلانية كون هذه الاستثمارات تمتاز بضعف المردودية وبالتالي فان تأثير الضرائب في هذه الممتلكات أو الاستثمارات ستعرض للامتلاك فتخفض من مقدار الربح الخاضع للضريبة بينما يكون تأثير الضرائب على المؤسسات إيجابيا إذا فرضت بمعدلات معقولة.

02- استثمارات المخاطرة والتحديد: يمكن للضغط الضريبي على الأرباح أن ينجم من استثمارات المخاطرة والتحديد،والخاصية الأساسية هي أنها تنتج أرباحا في حالة نجاحا ولكن في حالة انخفاضها،فإن تسبب خسائر فالضغط الضريبي أو المعتبر يحد من المردودية الحدية لهذه الاستثمارات، وهذا من خلال جزء معتبر من منحة المخاطر أو الاستثمارات العادية الأخرى ولهذا فإن الضريبة لا تشجع أخذ المخاطرة. [1]

المبحث الثاني:عرض أهم الدراسات السابقة

أثناء القيام بالدراسة الأولية للموضوع، ومن خلال المسح المكتبي لأطروحات الدكتوراه، ورسائل الماجستير تناولت هذا الموضوع سواء بصفة جزئية أو كلية، تم العثور على بعض الدراسات التي تطرقت للبعض أجزاء هذه الدراسة والتي نذكر من أهمها:

المطلب أول: عرض أهم الدراسات المتعلقة بالدراسة

01. عبد المجيد قدي[2]، بعنوان "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية"، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري للفترة (1988-1995) أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر، من نتائج دراسته أن السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الضريبية خاصة تستمد أهدافها من المحيط الدولي أكثر من رغبة الحكومات المحلية، كما أنه صنف العوامل التي تعيق فعالية النظام الضريبي في الجزائر إلى عوائق متعلقة بالنظام في حد ذاته، وأخرى متعلقة بمحيط عمله، وأخرى بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

1- نوال بن سالم ،المرجع السابق، ص 04.

2-.عبد المجيد قدي،فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر،2010

02. دراسة محمود نمر توفيق[1] (2010) بعنوان : اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل فلسطيني على إيراد الضريبة في قطاع غزه رسالة ماجستير في قسم المحاسبة التمويل الجامعة الإسلامية غزة وهدفت الدراسة للإجابة .عن الإشكالية اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل على الإيرادات الضريبية ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج إلى وجود اثر ايجابي بتطبيق الحوافز التشجيعية الضريبية على زيادة الإيرادات الضريبية, الإعفاءات الضريبية التي تمنح للمستثمرين في بداية حياه المشروع تشجع المكلفين على زيادة الاستثمار في دخل البلاد والذي ينعكس ايجابيا على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية

03. دراسة حيدر نجيب[2] (2012/2011) بعنوان : سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية و تطبيقها في الجانب الاقتصادي و التشريعات العراقية , كلية الحقوق العدد السادس .جاءت الدراسة تحت الإشكالية، ما هو تأثير الامتيازات الجبائية على الجانب الاقتصادي في العراق ؟ و من بين استنتاجاته التشريعية للدراسة وجود بعض الآثار المترتبة على سياسة الإعفاء من الضريبة سواء ايجابية أو سلبية و وجود معوقات لهذه السياسة التي يمكن تجاوزها حسب رأي الباحث من خلال صياغة التشريع و تفعيل الرقابة على الجهاز الإداري وتوفير المناخ للاستثمار

04. دراسة عبد الكريم احمد عاطف[3] (2013) بعنوان : مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات مركز الدراسات و البحوث اليمنية . وجاءت الدراسة للإجابة عن إشكالية تأثير المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات ؟ وأثبتت نتائج الدراسة من الناحية الكمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين توفير محددات المناخ الاستثمار و تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في أي بلد ، كما تبين النتائج أن هناك علاقة سببية مباشرة بين توفر محددات المناخ من تحفيزات و دعائم و سياسات منتهجة و القدرة التنافسية لأي بلد لجذب الاستثمار.

05.عفيف عبد الحميد[4]: بعنوان " فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)البحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس ولاية سطيف سنة 2014 ،من نتائج دراسته أن نجاعة السياسة الضريبية تحقق مختلف أبعاد التنمية المستدامة ، سواء من حيث

1-.محمود نمر توفيق،اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل فلسطيني على إيراد الضريبة في قطاع غزه، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة التمويل الجامعة الإسلامية غزة، 2010

2-.حيدر نجيب، سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية و تطبيقها في الجانب الاقتصادي و التشريعات العراقية , كلية الحقوق العدد السادس. ، 2011

3-.دراسة عبد الكريم احمد عاطف، مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات مركز الدراسات و البحوث اليمنية، اليمن، 2013

4-.عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012 ،(البحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس ولاية سطيف سنة 2014

فعاليتها في تمويل الخزينة العامة للدولة، أو مساهمتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك وترقية الصادرات، والتوزيع العادل للدخول وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن و المساهمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية، وتحديد مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية لأهدافها

المطلب الثاني: وضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

إن دراستنا تتشابه مع الدراسات التي تم ذكرها وكذلك التي تم الاطلاع عليها، وما يميز دراستي عن باقي الدراسات هي الاختلاف في المكان والزمان وكذلك في الظروف الاستثنائية التي تشهدها الجزائر وتتمثل في التقلبات السياسية والاقتصادية..

واختلفت دراستي في الهدف حيث تنوعت الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة والتي هدفت بيان أثر التحفيز الجبائي على الاستثمارات بصفة عامة، أما دراستي فقد هدفت بشكل أساسي إلى بيان أثر وعلاقة التحفيزات الجبائية على الاستثمارات المحلية وخاصة في مجال النقل والبناء بولاية أدرار ، وكذلك الفروق التي تعزى لمتغيرات الدراسة (نشاط المؤسسة ونوعها).

خلاصة الفصل

تم التطرقفي هذا الفصل الأول ،التعرف على متيغرات الدراسة وذلك بالتعرف على مفاهيم حول التحفيزات الجبائية والاستثمارات المحلية وعلاقة النظرية بينهما ومن خلال معالجتنا لهذا الفصل أثار الامتيازات الضريبية في تحفيز الاستثمار ، وما لمسناه من خلال ذلك هو أن موضوع التحفيز الجبائي والاستثمار بصفة عامة والاستثمار المحلي بصفة خاصة يتناول مفاهيم عديدة كما أن الباحثين في هذا المجال اثبتوا أن هناك علاقة بين التحفيز الجبائي و الاستثمار المحلي وهذا ما سنحاول إثباته في الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني

واقع التحفيزات الجبائية على قطاعي النقل والبناء بولاية أدرار

تمهيد

يعد قطاع النقل والبناء قطاعين استراتيجيين في التنمية الاقتصادية،حيث أن الاهتمام بهذين القطاعيين ولاية أدرار يعطي مجال أوسع في جلب الاستثمار خاصة منه الاستثمار الأجنبي والتي تسعى الجزائر تنميته وهذا لما له ميزة في تنمية الاقتصاد الوطني والمحلي، وكذلك أن توفير النقل وتجهيز البني التحتية هو من أسس الدراسة الاقتصادية لأي مستثمر، لهذا تسعى الجزائر أن تدعم هذان القطاعين من خلال التنمية المحلية أي تطوير المؤسسات المحلية بشتى الوسائل والطرق، وسبل الدعم الموجه للمؤسسات وخاصة منها المؤسسات الصغير والمتوسطة ومن تلك السبل الداعمة لتطوير وتنمية الاستثمار المحلي نجد التحفيز الجبائي والذي أصبحت تهتم به الدولة ،وتسعى للتكيفه مع نظامها المالي والاقتصادي لصالح لمؤسسات المحلية الخاصة، وكذا لصالح العام بولاية أدرار، وبناء على هذا فإننا في هذا الفصل من الدراسة والتي هو مخصص لدراسة الميدنية قد قسمنته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الدراسة الاستطلاعية والأدوات و الطريقة المستخدمة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: منهاج الدراسة الاستطلاعية

المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة مهمة على معرفة مجتمع الدراسة، والصعوبات التي يمكن أن تواجهنا في تطبيق أدوات الدراسة، وتساعد في اختيار العينة، ولأن دراستي تخص القطاع الخاص والمستثمرين في قطاع النقل وأشغال البناء في ولاية أدرار، بعد الاستطلاع الذي قمت به حول هذا المؤسسات والعينة على حد سواء، حيث كان الهدف معرفة أثر وعلاقة التحفيز الجبائي على الاستثمار المحلي.

تم توزيع استمارة الاستبانة على 60 مستثمر . بغرض الوصول إلى أفضل طريقة لإجراء الاختبار.

الغرض من الدراسة الاستطلاعية:

من أجل الوصول لأفضل طريقة لإجراء الاختبار التي تؤدي بدورها إلى الحصول على نتائج صحيحة ومضبوطة وكذلك تطبيقا للطرق العلمية المتبعة كان لابد علينا تنفيذ الاختبار وهذا الأغراض التالية:

- التوصل إلى أفضل طريقة لإجراء البحث؛
- معرفة مدى وضوح الأسئلة وفهمها من العينة المختبرة؛
- معرفة مدى التفهم اللغوي لبنود الاختبار من طرف العينة؛
- معرفة الوقت الكافي والأنسب لإجراء الاختبار؛
- اختبار الأسلوب الأنسب لشرح مراحل الاختبار.

المجال الزماني للدراسة: امتدت الدراسة الاستطلاعية من أول يوم أشعرنا به بموضوع البحث وطرحه أما إجراءاته الميدانية كانت يوم 2022/02/01 إلى 2022/03/31 وكان الهدف هو التعرف على المجتمع الأصلي للدراسة واختيار العينة.

المجال المكاني للدراسة: أجريت هذه الدراسة على المؤسسات المستثمرة في قطاع النقل وأشغال البناء بولاية أدرار

المجال البشري: يتمثل المجال البشري للبحث في مجموعة من من مستثمري العاملين في قطاع النقل والأشغال البناء

المنهج المتبع

يعتبر المنهج المستخدم في أي دراسة علمية من الأساسيات التي يعتمد عليها الباحث في بحثه عن الحقيقة فاختيار المنهج المناسب للدراسة مرتبطة بطبيعة الموضوع الذي يتناوله الباحث.

ونظرا لطبيعة موضوعنا ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، وتحديد مدى تأثير التحفيز الجبائي على الاستثمار المحلي بولاية أدرار، تبين أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي وذلك لتماشيه مع هدف الدراسة فالدراسة الوصفية تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين بالاعتماد على جمع وتفسيرها وتحليلها واستخلاص دلالاتها فهي إذا كما يعرفها "مصطفى حسن باهي"....يعتبر المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث استخداما وخاصة في مجال البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، حيث يهتم بجمع أوصاف دقيقة وعلمية للظاهرة المدروسة ووصف الوضع الراهن وتفسيره، كما يهدف إلى دراسة العلاقة القائمة بين الظواهر المختلفة، ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدرا من التفسير لهذه البيانات، لذا يجب على الباحث تصنيف البيانات والحقائق، وتحليلها تحليلا دقيقا وكافيا للوصول إلى تعميمات بشأن موضوع الدراسة.."[1]

المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث

01- مجتمع الدراسة: يواجه الباحث عند شروعه القيام ببحثه مشكلة تحديد نطاق العمل، أي اختيار مجتمع البحث والعينة، ومن المعروف أن أحد أهداف البحث العلمي هو إمكانية إقامة تعميمات على الظاهرة موضوع الدراسة إلي غيرها من الظواهر، والذي يعتمد على درجة كفاية العينة المستخدمة في البحث، فالعينة إذا هي ذلك الجزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[2]، وعلى هذا الأساس يتكون مجتمع بحثنا مجموعة من مستثمري قطاعي المقل والبناء بولاية أدرار.

02- عينة الدراسة: يعتبر اختيار العينة من أهم العمليات التي يقوم عليها البحث العلمي وذلك باعتبارها جزء من المجتمع الأصلي بمعنى أنها تأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون مماثلة له، وهي بذلك تسمح بالحصول في حالات كثيرة على المعلومات المطلوبة مع اقتصاد الموارد الاقتصادية والبشرية وفي الجهد والوقت دون الابتعاد عن الواقع المراد معرفته، حيث شملت عينة الدراسة 60 مؤسسة مستثمرة في قطاعي النقل والبناء وحرصا على وصول النتائج دقيقة وموضوعية تم اختياراها بطريقة عشوائية.

1- مصطفى حسن باهي، الحصاء وقياس العقل البشري، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2000، ص83.

2-كامل محمد المغربي، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، ص139.

الجدول رقم 1يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير مجال الاستثمار

	العينة	التكرارات	النسبة المؤوية
الإجابة	**نقل**	**30**	**%50**
	البناء	**30**	**%50**
	المجموع	**60**	**%100**

حيث تم الاعتماد في اختيارانا على عينة الدراسة على العينة العشوائية البسيطة لأنها الأنسب لموضوع الدراسة، واخترنا 60مستمثر في القطاع الخاص والعاملين في المجال النقل والبناء وهم عبارة عن مسؤولي المؤسسات الخاصة لتلك المؤسسات

الجدول رقم 2 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

	العينة	التكرارات	النسبة المؤوية
الإجابة	**ابتدائي**	**04**	**%6.7**
	متوسط	**12**	**%20**
	ثانوي	**20**	**%333**
	جامعي	**24**	**%40**
	المجموع	**60**	**%100**

الجدول رقم 3 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الخبرة

	العينة	التكرارات	النسبة المئوية
الإجابة	**أقل من 5 سنوات**	02	%3.3
	من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات	36	%60
	من 10سنوات إلى أقل 20 سنة	17	%28.3
	أكثر من 20 سنة	05	%8.3
	المجموع	**60**	**%100**

الجدول رقم 4 يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المؤسسة

	العينة	التكرارات	النسبة المئوية
الإجابة	مؤسسة ناشئة	14	**%23.3**
	مؤسسة صغيرة	28	**%46.7**
	مؤسسة متوسطة	18	**%30**
	المجموع	**60**	**%100**

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

استخدمنا الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وقد تم بناء وتصميم أداة الدراسة وفق للخطوات التالية:

- مراجعة الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بدراسة الجبائية والاستثمار.

- تحديد مجالات الاستبانة والفقرات بصورتها الأولية وذلك بعد مراجعة الأدوات البحثية في دراسة السابقة وقد وصل عدد الفقرات إلى (20) فقرة.

- عرض الاستبانة على هيئة محكمين من حملة درجة الدكتوراه في مجال الاختصاص، للتأكد من مناسبة الفقرات لمجالات الدراسة ودقة صياغتها ووضحها وحذف أو تعديل بعض الفقرات وفق ما يناسب.

- أجريت التعديلات كما رأى المحكمون ثم أثبتت الاستبانة بصورتها النهائية بعد حذف (03) فقرات لكي تصبح بصورتها النهائية (20) فقرة.

- تكون سلم الاستجابة على فقرات الاستبانة من (05) استجابات حسب تدرج ليكرات الخماسي وهي: (موافق بشدة) أعطيت (05) درجات – (موافق) أعطيت (04) درجات – (محايد) أعطيت (03) درجات- (غير موافق) أعطيت (02) درجاتين- (غير موافق) أعطيت درجة واحدة

- بعد اختيار عينة الدراسة سلمت ووزعت الأداة على أفراد عينة الدراسة؛

- تم تبويب البيانات وترميزها ومعالجتها إحصائيا

ثبات الأداة: لتحديد ثبات الأداة تم إيجاد معاملات الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية باستخدام معادلة كرونباخ ألفا حيث وصلت درجت الثبات الكلي (0.979) وهو معامل ثبات يفي بأغراض الدراسة والجدول (06) يبين ذلك:

الجدول رقم 5 الثبات لمجالات الدراسة والدرجة الكلية للأداة حسب معادلة كرونباخ ألفا

المحاور	الرقم	المجال	عدد العبارات	معامل كرونباخ ألفا	النتيجة
المحور الأولالسياسة الاستمارية المحلية والتحفيزات الجبائية	01	سياسة الاستثمار	06	0.969	ثابت
	02	التحفيزات الجبائية	06	0.954	ثابت
المحور الثاني	03	الاستثمار المقدمة	12	973..0	ثابت
المحورين مع بعض			20	0.979	ثابت

المصدر من إعداد الطالبوفقا لبرنامج (SPSS26)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كورنباخ لكل محاور الاستبيان هي معاملات ثابتة، وكذلك معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان معا بلغ 0.979 وهذا يدل على أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختيار فرضيتها.

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين (1-0)، وكلما أقترب من الواحد؛ دل على وجود ثبات عال، وكل ما أقترب من الصفر؛ دل على عدم وجود ثبات ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعدناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v26) وتم الاعتماد على بعض الاختبارات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية:

الأساليب الإحصائية الوصفية التالية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، من أجل وصف المتغيرات العامة ومتغيرات البحث.

المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الحسابي الفرضي المقدر بـ(05) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05) وهو يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط

الانحراف المعياري: ذلك من أجل التعرف على مدى إنحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، والتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضيات، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وجودة، كما أنه يفيد ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

اختبار "ت" للعينيتين مستقلتين: يستعمل هذا الاختبار عندما نتعامل مع فرضية فروقية لعنيتن مستقلتين بيناتها كمية، ويعتمد على المقارنة بين متوسطي العنيتين لاخاذ القرار.

اختبار تحليل التباين (Anova à facteur): يستعمل هذا الاختبار عند التعامل مع فرضية لعدة عينات مستقلة بياناتها كمية، أي يدرس الفروق في متغير كمي بين ثلاث عينات فأكثر.

معامل الارتباط بيروسن: للكشف عن العلاقة بين المتغيرين وهل الارتباط (قوي-متوسط-ضعيف) ويبين أيضا اتجاه العلاقة بين المتغيرين هل هي موجبة (طردية) أو سالبة (عكسية).

معادلة انحدار الخطي البسيط:تستعمل هذه القائمة لحساب معاملات الانحدار المختلفة (البسيط، المتعدد...) بين متغيرين أو أكثر ويستعمل عندما نتعامل مع فرضيات تأثيرية مهما كانت نوع بياناتها من أجل معرفة تأثير متغير مستقل أو أكثر على متغير تابع أو أكثر وبالضبط تحديد طبيعة التأثير (طردي أو عكسي) ودرجة قوة التأثير (قوية جدا..متوسط..ضعيفة جدا)، ولعل أهم المعاملات الانحدار الأكثر استخداما نجد معامل الانحدار الخطي البسيط (*Linéaire*) والذي يشمل هذا الاختبار عندما نتعامل مع فرضيات تأثيرية بعينة واحدة بيناتها كمية، وهو يدرس للتوزيع المشترك لمتغيرين أحدهما متغير يقاس دون خطأ ويسمى متغير مستقل ويرمز له بالرمز (x) والآخر يأخذ قيما تعتمد على قيمة المتغير المستقل ويسمى التابع ويرمز له بالرمز (y)، والهدف من دراسة الانحدار هو إيجاد

دالة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي قد يرطأ على المتغير التابع (y) تبعا لتغير في فيم المتغير المستقل (x)، وفق هذه المعادلة ($y=a+b*x$) [1].

اختبار الصدق والثبات: بالاستعانة بمعامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات ومعامل الارتباط بيرسون

مستويات الدلالة الإحصائية (Level of Significance): إن القرار الذي يتخذه الباحث فيما يتعلق بالفرض الصغرى الذي يود اختباره أو التحقق من صحته يتطلب وجود قاعدة يستند إليها في هذا الشأن ،فالباحث يحاول التوصل إلى أدلة من البيانات التي قام بجمعها تمكنه من رفض الفرض الصغرى وقبول أو تأييد الفرض البحث الذي يشتق من إطار نظري يتبناه ويرى انه يفسر الظاهرة تفسيراً منطقياً ، لذلك ينبغي أن يحدد الباحث قبل عملية جمع البيانات قيمة احتمالية معينة تبين مقدار الخطأ الذي يقبل أن يقع فيه نتيجة رفضه للفرض الصغرى ،وبعبارة أخرى إذا قرر الباحث على أساس البيانات التجريبية التي حصل عليها رفض الفرض الصغرى ، فإن احتمال خطأ هذا القرار يكون أقل من أو مساوياً هذه القيمة التي يطلق عليها مستوى الدلالة الإحصائية أو ألفا.

وطبقاً لإجراءات اختبار الفرض الصغرى فإننا نرفض الفرض إذا كانت إحصائية العينة "كالفرق بين المتوسطات ، أو معامل الارتباط " أكبر أو أصغر مما يمكن توقعه طبقاً لعوامل الصدفة وحدها ، ونستخلص أن هناك فرقاً دالاً أو علاقة دالة بين المتغيرات ، إلا أن هناك خطأ شائعاً هو الخلط بين الدلالة الإحصائية والفائدة العملية للنتائج ، فالنتائج الدالة إحصائياً لا تنطوي بالضرورة على قيمة عملية أو نظرية.

ومن الأخطاء الشائعة أيضاً الخلط بين الدلالة الإحصائية والدلالة النفسية أو التربوية ، إن الدلالة النفسية أو التربوية تعنى القدر الذي يمكن لنتيجة ما أن تضيف للمعرفة ، وتتضمن الدلالة النفسية أو التربوية ثلاثة عناصر:

01. قيمة الفروض التي وضعها الباحث والأفكار النظرية التي استمدت منها هذه الفروض ، وقدرتها على تفسير البيانات التي يحصل عليها الباحث.

02. كفاية الدراسة كاختبار للفروض ، بما في ذلك مدى جودة تصميمها ، واستخدام أدوات حديثة صادقة في جمع البيانات.

1- يعلي فاروق، **اختبار الفرضيات**،مطبوعة حول مقياس إعلام آلي، جامعة سطيف (02)، ب.س، ص 55

03. وضوح نتائج الدراسة ،فالنتيجة الدالة إحصائياً لا تضيف دائماً لفهمنا للسلوك الإنساني ، ومع ذلك فقد يكون لدى البعض نزعة للتركيز على الدلالة الإحصائية ، رغم ما قد يكون بالنتائج من ضعف ، لا يساعد على تفسير سليم له معنى لهذه النتائج.

ومن المتفق عليه استخدام مستويات الدلالة التالية في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية:

- مستويات الدلالة" الشك في القرار " 0.01 -0.02- 0.03- 0.04- 0.05-

- مستوى الثقة في القرار أو النتائج 0.99 -0.98- 0.97 -0.96- 0.95-

كما يستخدم مستويات الدلالة (0.001 - 0.002 - 0.003 - 0.004 -0.005-) أو (0.000) وذلك لتقليل الخطأ في رفض الفرض الصغرى الصحيح ، فكلما صغرت قيمة مستوى الدلالة كلما زاد خطأ النوع الثاني " بيتا "

ويكتفي الباحثون دائماً بمستوى الدلالة (0.05-0.01)وهو أمر متفق عليه وليس له دليل علمي أو منطقي[1].

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج

قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة آراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات كل أدوات من أدوات الاستبيان، حيث ارتبط الفقرات بمقياس ليكارت الخماسي والذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي إيجابي لأفراد العينة) أو عام موافقتهم (اتجاه أو رأي سلبي لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات الاستبيان ضمن خمس درجات كما يلي: أوافق بشدة أوافق محايد لا أوافق لا أوافق بشدة

05 04 03 02 01

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

1- عمارد جسين عبيد المرشدي، مستوى الدلالة الاحصائية، جامعة بابل، العراق، 2011.

– المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات الاستبيان ومقارنتها.

– والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات حول درجة المتوسط الحاسبي وعدم تشتتها.

- المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق بشدة) – أدنى درجة (غير موافق بشدة)/ عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاهاتهم نحو كل عبارة هل هم: موافقون ، أم محايدين أو غير موافقين
- تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث: (5-1)/3=0.8 حيث نحصل على مجالات كما يلي:

الجدول رقم 6 يبين تحديد مستويات الموافقة

مجال المتوسط الحسابي	مقياس لكرت	درجة الموافقة
من 01 إلى 1.80 درجة	غير موافق بشدة	درجة منخفضة جدا
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة
من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	متوسطة
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة مرتفعة
من 4.21 إلى 5 درجة	موافق بشدة	درجة مرتفعة جدا

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف معياري بينهما.

الفرع الأول: عرض وتحليل إجابات العينة على أداء الاستثمار والمؤسسة

نحاول في هذا المطلب تحليل إجابات العينة نحو إجاباتهم على عبارات المتعلقة بالمحور الأول

01.أداء التحفيزات الجبائية:

الجدول رقم 7 يبين نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أداء الاستثمار

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	الإعفاءات الجبائية هدفها توظيف الإيرادات الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	3.44	1.451	درجة مرتفعة	01
02	وجود اعفاءات جبائية أو التخفيضات تساعد على تهيئة بيئة مناسبة لنمو الاستثمار المحلي	2.62	1.427	متوسطة	04
03	تسعى الاستثمار على تشجيع الاستثمار المحلي خاصة في مجال النقل والبناء	2.52	1.396	درجة منخفضة	05
04	ساهمت التحفيزات الجبائية لتطوير الاستثمار في قطعي النقل والبناء	2.88	1.354	متوسطة	03
05	تسعى الجزائر من خلال االتحفيزات الجبائية الى تنمية الاستثمار المحلي	2.62	1.300	متوسطة	04
06	الاستثمار ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية	3.07	1.460	مرتفعة	02
الكلي		2.68	1.321	متوسط	

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

من خلال الجدول أعلاه والذي نود به أن نقيس أداء الاستثمار من خلال الاستثمار بمنقطة أدرار وذلك من خلال رأي العينة المدروسة والتي شملت 60 مؤسسة والناشطة في قطعي النقل والبناء، ومن الواضح أن العينة لم تكن راضية عن أداء التحفيز حيث عبرة الفئة والممثلة بالمتوسط الحسابي الإجمالي (2.68) وهو بدرجة (متوسطة) وذلك حسب مخطط ليكارت الخماسي والذي يقع بين (من 2.61-3.40)، وبانحراف معياري المقدر بـ (1.460)، وهذا النتيجة الإحصائية المعبر عنها من قبل الفئة المدروسة جاءت وفق العبارات المكنون لهذا البعد، فمن خلال ترتيب فقرات البعد نجد أن اليعنة نرى أن الإعفاءات الجبائية ،هي من الأساس تسعى لتوظيف الإيرادات الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بولاية أدرار وهي الفقرة الأولى من هذا البعد جاءت في المرتبة الأولى كما ذكرنا سابق بمستوى حسابي قدره (3.44) وبانحراف معياري المقدر بـ(1.451)، في المرتبة الثانية نجد أن العبارة الأخيرة من هذا البعد وبمتوسط حسابي قدره (3.07) وانحراف معياري (1.460)، والتي ترى

فيها العينة أن الاستثمار ضرورية لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية المحلية بولاية أدرار، وفي المرتبة الثالثة نجد العبارة (الرابعة) والتي لم تحضع بمستوى الموافقة الجميع حيث من خلال المتوسط الحسابي المقدر (2.88) والانحراف المعياري (1.354) ويفهم من ذلك أن الاستثمار لم تلعب دور كبير كما كان متوقع في تطوير الاستثمار في قطعي النقل والبناء، أم عن المرتبة الرابعة والتي كانت للفقرتين (الثانية–والخامسة) والتي جاءت كذلك بمستوى متوسط أي بمستوى حسابي المقدر بـ(2.62) وتشتت عبارات العينة المدروسة على الترتيب (1.427-1.300)، والتي تشير على أن الاعفاءات الجابئة لم ترقى بالمستوى المطلوب لتهيئة مناسبة لنمو الاستثمار بالمنطقة كذلك المجودات المبذولة من قبل الدولة من خلال التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمرين في قطاعي النقل والبناء لم يرقي الاستثمار المحلي، وفي المرتبة الأخيرة نجد العبارة (الثالثة) والتي أشار فيها المعيين بالدراسة أن الاستثمار لا تشمل فقط قطاعي النقل والبناء وهذا بدلالة المتسوى الحسابي (2.52)، وانحراف معياري المقدر بـ(1.396).

02.أداء المؤسسة:

الجدول رقم 8يبين نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على أداء المؤسسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	الاستثمار لها تأثير على الأداء المالي لمؤسستكم	3.43	1.396	مرتفع	03
02	الاستثمار تعزز من القدرات المالية للمؤسسة	3.17	1.342	متوسطة	04
03	تؤثر الاستثمار على المؤسسة عند اتخاذها أي قرار استثماري	3.44	1.319	مرتفعة	02
04	تعزز الاستثمار على المؤسسة عند اتخاذ اي قرار تمويلي	3.52	1.359	مرتفعة	01
05	تؤثر الاستثمار على المؤسسة عند اتخاذها قارات تشغيلية	2.95	1.599	متوسطة	06
06	الاستثمار تحسن من مردودية الإنتاجية للمؤسسة	2.97	1.461	متوسطة	05
الكلي		3.22	1.276	متوسطة	

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

من خلال الجدول أعلاه والذي نود به أن نلمس أداء المؤسسة في ظل التحفيز الجبائي بولاية أدرار نجد أن النتائج الإحصائية لهذا البعد من المحور الأول والمتمثل في المتوسط الحسابي المقدر بـ(3.22) وانحراف

معياري (1.276) لم يحى بالموافقة الكلية من خلال الفقرات الستة (06) لهذا البعد نجد أن في المرتبة الأولى الفقرة (الرابعة) وهي بدرجة الموفقة مرتفعة أي أن العينة ترى أن الاستثمار لها تأثير على أي قرار تمويلي وذلك بمتوسط حسابي (3.52)، ونحراف معياري (1.359)، وفي المرتبة الثانية نجد أن الفقرة (الثالثة) بمتوسط حسابي قدره (3.42) وانحراف معياري (1.319) والذي عبرة فيها العينة أن الاستثمار لها تأثير عند اتخذا المؤسسة لقرار استثماري، وفي المرتبة الثالثة نجد الفقرة (الأولى) والتي أشارت فيها العينة على أن الاستثمار لها تأثير على الأداء المالي للمؤسسة وذلك بمتسوى حسابي المقدر بـ(3.41) وانحراف معياري (1.396)، وفي المرتبة الرابعة نجد الفقرة (الثانية) وإن لم تحضى بموافق الجميع إلا أنه تشير هذا الفقرة على أن الاستثمار تعزز من القدرات المالية للمؤسسة وذلك بمتوسط حسابي المقدر بـ(3.17)، وانحراف معياري المقدر بـ(1.342)، كما تشير النتائج الإحصائية للفقرتين السادسة والخامسة على عدم توافق في ايجابات العينة حيث كلا الفقرتين جاءا حسب مخطط ليكارت الخماسي (من 2.61 إلى 3.40 درجة) والتي تشير العبارتين على أن الاستثمار ليس لها تأثير عند اتخاذ المؤسسة لقرارات تشغيلية وكذلك لا تؤثر على المردودية الإنتاجية للمؤسسة.

الفرع الثاني: عرض وتحليل إجابات العينة على محور الثاني التحفيزات الجبائية

الجدول رقم 9يبين نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على التحفيزات الجبائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	ترتيب العبارات
01	يختلف تأثير الاستثمار على أداء المؤسسة حسب درجة التحفيز	3.02	1.408	متوسط	07
02	الاستثمار تعتبر عامل مهم للمؤسسة المحلية	3.03	1.380	متوسط	06
03	الاستثمار تمنح لجميع المؤسسات بمختلف أشكالها وأنواعها	3.17	1.330	متوسط	05
04	الاستثمار مقتصرة على تخفيض معدلات الضرائب	3.25	1.244	متوسط	04
05	الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة تعبر أهم عامل للمساعدة المؤسسات المحلية	3.38	1.010	متوسط	02
06	هناك وعي ودراية بالتحفيزات الجبائية	3.43	1.226	مرتفع	01
07	الاستثمار تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة	3.37	1.164	متوسط	03
08	التحفيزات المقدمة تعتمد على حجم كل مؤسسة	2.62	1.427	متوسط	08
الكلي		3.16	1.104	متوسطة	

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل النتائج الإحصائية لمحور الاستثمار والمستخلصة من إيجابات العينة والمتمثلة في العينة الناشطة في مجال الاستثمار في قطاع النقل والبناء بولاية أدرار نجد أن المحور ككل لم

يحضى بمستوى الموافق وهذا بدلالة مخطط ليكارت الخماسي حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ (3.16) وبانحراف معياري المقدر بـ (1.104)، وهذه النتيجة الإحصائية جاءت معبرة للفقرات الثمانية المكونة لهذا المحور حيث نجد في المرتبة الفقرة (السادسة) والتي تشير على أن الفئة المدروسة لديه وعي بالاستثمار حيث نجد أن المتوسط جاء بدرجة مرتفعة أي بلغ (3.43)، وفي المرتبة الثانية نجد أن الفقرة (الخامسة) بموسط حسابي قدره (3.38) وانحراف معياري (1.010)والتي أشارة فيها العينة أن الاستثمار تعتبر بالنسبة لهم أحد العوامل المساعدة للمؤسسات المتواجدة بالولاية، وفي المرتبة الثالثة نجد أن العبارة (السابعة) بمستوى حسابي قدره (3.37) وانحراف معياري (1.164) والتي عبر عن أن الاستثمار تساهم تحقيق أهداف المؤسسة، كما في المرتبة الرابعة نجد أن الفقرة (الرابعة) بمستو حسابي قدره (3.25) وانحراف معياري المقدر بـ(1.244) والتي ترى العينة أن الاستثمار مقتصرة على تخفيض معدلات الضرائب، تليها المرتبة الخامسة نجد الفقرة (الثالثة) بمستوى حسابي قدره (3.17) وانحراف معياري (1.330) حيث ترى الفئة المدروسة الاستثمار تمنح لجميع المؤسسات بمختلف أشكالها وأنواعها، وفي المرتبة السادسة نجد الفقرة (الثانية) بمتوسط حسابي المقدر بـ(3.03) وانحراف معياري (1.380) والتي عبرة فيها العينة أن الاستثمار تعتبر عامل مهم للمؤسسة الناشطة بإقليم الولاية، وفي المرتبة التي تليها نجد الفقرة (الأولى) بمستوى حسابي (3.02) وانحراف معياري المقدر بـ(1.408) والي تشير على اختلاف تأثير الاستثمار على أداء المؤسسة حسب درجة التحفيز وفي الأخير نجد الفقرة (الثامنة) بمتوسط حسابي قدره (2.62) وانحراف معياري (1.427) وهو بدرجة حسب مخطط ليكارات الخماسي بدرجة متوسط حيث تشير العبارة على أن التحفيزات المقدمة تعتمد على حجم كل مؤسسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات الفرعية :

- **الفرضية الفرعية الأولى (H_1)**:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط .

- H_0= لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط المهني .

- H_1= توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)لأداء الاستثمار والمؤسسات تتعزى لمتغير نوع النشاط المهني .

الجدول رقم 10يوضح الفروق في أداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
النقل	2.56	1.139	2.517	0.543	غير دال (لا توجد فروق)
البناء	3.34	1.244			

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

- يتضح من بيانات الجدول أن متوسط الحسابي العاملين بقطاع النقل بلغ (2.56) مقارنة بفئة العاملين بقطاع البناء الذي بلغ متوسط حسابهم (3.34)، كما جاءت نتيجة اختبار (T)(2.517) بقيمة احتمالية (0.543) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه نقر أنه لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ومنه نستنتج إن إجابات العينة بين العاملين في قطاعي النقل والبناء لا تختلف. ومنه نقبل الفرضية (H_0)التي تأكد على عدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط المهني .

- **الفرضية الفرعية الثانية (H_1)**:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

- H_0= لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

- H_1= توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

الجدول رقم 11يوضح الفروق في الاستثمار تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
النقل	2.69	1.102	3.627	0.03	دال (توجد فروق)
البناء	3.63	0.898			

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

يتضح من بيانات الجدول أن متوسط الحسابي العاملين بقطاع النقل بلغ (2.69) مقارنة بفئة العاملين بقطاع البناء الذي بلغ متوسط حسابهم (3.63)، كما جاءت نتيجة اختبار (T)(3.627) بقيمة احتمالية (0.03) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه نقر أنه توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ومنه نستنتج أن إجابات العينة بين العاملين في قطاعي النقل والبناء تختلف. ومنه نقبل الفرضية (H_0) التي تأكد على وجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستثمار تعزى لمتغير نوع النشاط المهني .

- **الفرضية الفرعية الثالثة (H_1)**:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع المؤسسة
- H_0= لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) لأداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع المؤسسة
- H_1= توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) لأداء الاستثمار والمؤسسات تتعزى لمتغير نوع المؤسسة

الجدول رقم 12يوضح الفروق في أداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع المؤسسة

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	القرار
نوع المؤسسة	بين المجموعات	2.758	2	1.379	0.886	0.41	غير دال (لا توجد فروق)
	داخل المجموعات	88.732	57	1.557			
	المجموع	91.490	59				

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

يبين هذا الجدول أن قيمة (ف) قيمة أداء الاستثمار والمؤسسات حسب متغير نوع المؤسسة تقدر (0886) وهي دالة عند درجة الحرية داخل المجموعة (88.732) وبين المجموعات (2.758) بمستوى دلالة قدره (0.41)،

وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغير نوع المؤسسة بالنسبة للأداء الاستثمار والمؤسسات ومنه نستنتج أن إجابات العينة لا تختلف. ومنه نقبل الفرضية (H_0)التي تأكد على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ميخص الأداء الاستثمار والمؤسسات يعزى لمتغير نوع المؤسسة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة (H_1)**:توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة
- H_0= لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05)للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة
- H_1= توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة

الجدول رقم 13 يوضح الفروق في للتحفيزات الجبائية تعزى لمتغير نوع المؤسسة

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة	القرار
نوع المؤسسة	بين المجموعات	1.056	2	0.528	0.425	0.65	غير دال (لا توجد فروق)
	داخل المجموعات	70.877	57	1.243			
	المجموع	71.933	59				

المصدر من إعداد الطالبتين وفقا لبرنامج (SPSS26)

يبين هذا الجدول أن قيمة (ف) قيمة أداء الاستثمار والمؤسسات حسب متغير نوع المؤسسة تقدر (0.425) وهي دالة عند درجة الحرية داخل المجموعة (70.877) وبين المجموعات (1.056) بمستوى دلالة قدره (0.65)، وهذا ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغير نوع المؤسسة بالنسبة للتحفيزات الجبائية ومنه نستنتج أن إجابات العينة لا تختلف. ومنه نقبل الفرضية (H_0) التي تأكد على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ميخص الاستثمار تعزى لمتغير نوع المؤسسة.

- **الفرضية الرئيسة (H_1)**:هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) بين الاستثمار وأداء التحفيزات الضريبية والمؤسسات بولاية أدرار

x= التحفيز الجبائي y= أداء الاستثمار والمؤسسات

معادلة الانحدار الخطي البسيط $y = 0.773 * x + 0.876$

- معامل الارتباط بين التحفيز الجبائي وأداء الاستثمار والمؤسسات =0.872 وهو يدل على وجود ارتباط موجب بينمهما (sig=0.000<∝=0.05).

- معامل التحديد (R^2=0.761)، ومعامل التحديد المعدل =0.0.757، الخطا المعياري للتقدير =0.545، وتفسر قيمة معامل التحديد بـ 76% من تغير قيمة أداء الاستثمار والمؤسسات (المتغير التابع) يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية بين التحفيزات الضريبية وأداء الاستثمار والمؤسسات والنسبة المتبقية 24% ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على أداء الاستثمار والمؤسسات .

F=184.334، Sig=0.000، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين التحفيزات الضريبية وأداء الاستثمار والمؤسسات وأن نموذج الانحدار السابق جيد.

T=13.577، Sig=0.000 وهذا يدل على أن التحفيزات الضريبية متغير مؤثر في تقدير أداء الاستثمار والمؤسسات ويجب أن يكون ضمن نموذج خط الانحدار

والجدول أدناه يوضح النتائج المتحصل عليها

الجدول رقم 14نتائج معامل الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغيرين

	معادلة الانحدار		اختبار (F)		اختبار (T)		معامل التحديد (R^2)
	المعاملات (B)	الخطأ المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة (T)	مستوى الدلالة	
الثابت (باقي العوامل الأخرى)	0.876	0.182	184.334	0.000	4.806	0.00	0.761
التحفيزات الضريبية	0.773	0.057			13.577	0.00	

المصدر من إعداد الطالب وفقا لبرنامج (SPSS26)

نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج هذا الجدول مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "ف" (184.334) وهي دالة بمستوى الدلالة قدره (0.00)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل التحفيزات الضريبية على المتغير التباع أداء الاستثمار والمؤسسات

كما بلغت قيمة "ت" المحسوبة (13.577) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما تشير إليه قيمة (B) التي تعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل (التحفيزات الضريبية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0.732)في المتغير التابع (أداء الاستثمار والمؤسسات)، وهذا المتغير المستقل يفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ (0.761) من التباين في المتغير التابع أي أن (76%) من التغيرات الحاصلة على مستوى أداء الاستثمار والمؤسسات سببها تغيرات على مستوى التحفيزات الضريبية، مقابل دلالة قيمة "ت" لباقي العوامل الأخر بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر أيضا على أداء الاستثمار والمؤسسات، وعليه يمكن القول أن التحفيزات الضريبية تساهم في تغيير أداء الاستثمار والمؤسسات في المؤسسات المستثمرة في قطاع النقل والبناء بولاية أدرار.

الخاتمة

خاتمة

- أولا :النتائج

هدفت دراستي للإجابة عن الإشكالية التي تربط بين التحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي بولاية أدرار ، ومن أجل تشخيص الظاهرة وكشف جوانبها، وتحديد مدى تأثير التحفيز الجبائي على الاستثمار المحلي بولاية أدرار، تبين أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي، وقد شكلت دراستنا مجموعة من المستثمرين الناشطين في مجال قطاعي النقل والبناء بولاية أدرار، وتم اختيار عينة منهم عشوائية والتي قدرت بـ (60) مستثمر. كما استخدما الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وتم معاجلتها بمعامل ألفا كورنباخ والذي قدر بـ(0.979)، وتم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v26) وتم الاعتماد على بعض الاختبارات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية، وخلصت النتائج على أن العينة المبحوثة لم تكن راضية عن أداء الاستثمار بولاية أدرار، كما أن أداء المؤسسات في ظل التحفيز الجبائي بولاية أدرار كان متوسطا

عدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء الاستثمار والمؤسسات تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

على وجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاستثمار تعزى لمتغير نوع النشاط المهني

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ميخص أداء الاستثمار والمؤسسات يعزى لمتغير نوع المؤسسة.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ميخص الاستثمار تعزى لمتغير نوع المؤسسة.

(76%) من التغيرات الحاصلة على مستوى أداء الاستثمار والمؤسسات سببها تغيرات على مستوى التحفيزات الضريبية

- ثانيا :التوصيات وآفاق الدراسة

أ– التوصيات: من خلال النتائج التي توصلت إليها دراتستنا والتي لمسنا فيها مدى علاقةالتحفيزات الجبائية بالاستثمار المحلي نقترح ما يلي:

– تحسين بيئة العمل المادية بتوفير كافة المستلزمات المادية والبشرية التي تساعد على على نشر الوعي الجبائي وفوائده

– تكثيف الجهود التقنية والادارية لدراسة ملف الاستثمار وخاصة في مجال النقل والبناء.

– إشراك المستثمرين في قطاع النقل والبناء الخواص في غعطاء أرائهم حول الكيفيات لإنجاح الاستمثار بولاية أدرار

ب– آفاق الدراسة: في الأخير نحن على يقين أن مثل هذه الدراسات ذو مجال مفتوح ويمكن للمفاهيم المتعلقة به أن تتغير وهذا لأن التقنيات والأساليب الحديثة تتغير باستمرار وبصورة فائق جدا، لذي توجب على الباحثين والدارسين وخاصة في مجال الاقتصادي أن يواكب تلك الدراسات والبحوث وأن يكون دوما على الاطلاع بأخر المستجدات والتطورات الحاصلة في الساحة العالمي

للسياسة الجبائية دور هام في النشاط الاقتصادي ؛ باعتبار أن الضرائب تعتبر من أهم مصادر الحصول على الموارد السيادية للدولة مما قد يؤدي إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ، علاوة على هذا فأن الضرائب تعتبر وسيلة تحفيزية هامة لجلب وتشجيع الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية عن طريق مختلف الامتيازات والإعفاءات الممنوحة، والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى والوطني .

إن سياسة التحفيزات الجبائية هي حتمية أملتها تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى الدولي والوطني؛ فالجزائر كبلد يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، كان له دور كبير في تقديم جملة من تدابير الدعم الجبائي والتي من شأنها الحث على الاستثمار في القطاعات البديلة للمحروقات خاصة القطاع النقل والبناء . وتدعيما لسياستها الجبائية قامت الدولة بإنشاء هيئات ووكالا ت لترقية ودعم الاستثمار؛ على غرار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. حيدر نجيب، سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية و تطبيقها في الجانب الاقتصادي و التشريعات العراقية ,كلية الحقوق العدد السادس. ، 2011

2. رمضان زياد :**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** (دار وائل للنشر والتوزيع ,الطبعة الأولى ,1998

3. سعيد عبد العزيز عثمان ،**النظام الضريبي وأهدا المجتمع** ،بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2007،

4. سهام بن ساهل :**إستراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة** (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ,المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة ,1996

5. شعباني زوليخة ،**دور الامتيازات الجبائية في جذب الاستثمار في الجازئر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2020

6. طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتاب للطباعة والنشر ، بغداد ، 1990.

7. عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ،

8. عبد الجواد نايف، **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، 1967.

9. عبد العال الصكبان ، **مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1 ، 1972

10. عبد الكريم احمد عاطف، مناخ الاستثمار و أهميته في جذب الاستثمارات مركز الدراسات و البحوث اليمنية، اليمن، 2013

11. عبد الكريم صادق بركات ،**الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 149.

12. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة الجزائر،2010

13. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012 ،(البحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة فرحات عباس ولاية سطيف سنة 2014

14. عليوش قربوع كمال :**قانون الاستثمارات في الجزائر** (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ,1999

15. عمارد جسين عبيد المرشدي، مستوى الدلالة الاحصائية، جامعة بابل، العراق، 2011.

16. قطب مصطفى سانو :**الاستثمار :أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,الطبعة الأولى ,2000

17. كامل محمد المغربي، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002،

18. لعلا رمضاني، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،

19. محمود نمر توفيق، اثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل فلسطيني على إيراد الضريبة في قطاع غزه، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة التمويل الجامعة الإسلامية غزة، 2010

20. مصطفى حسن باهي، الحصاء وقياس العقل البشري، مركز الكتاب للنشر، مصر، 2000،

21. منصور ميلاد يونس : آدم سميث ، ثروة الامم

22. منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ،2004

23. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: دار هومة ،2003،

24. نوال بن سالم ،**دور الضريبة في توجيه الاستثمار دارسة حالة الجازئر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الج ازئر، 2021

25. هاشم الجعفري ، **مبادىء المالية العامة والتشريع المالي**، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، ط3 ، 1968

26. هشام محمد صفوت العمري ،**اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ط2 ، 1988

27. يعلي فاروق، **اختبار الفرضيات**،مطبوعة حول مقياس إعلام آلي، جامعة سطيف (02)، ب.س،

28. يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، مصر: الدار الجامعية الجديدة ،2002،

الفهرس

الإهـداء.....I

شكر.....II

الملخص.....III

قائمة المحتويات.....IV

قائمة الجداول.....V

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتحفيزات الجبائية والاستثمار المحلي

تمهيد.....2

المبحث الأول: المبحث الأول: الأدبيات النظرية للجباية والاستثمار.....3

المطلب الأول: مفهوم الضريبة.....3

الفرع الأول: تعريف الضريبة وخصائصها.....3

الفرع الثاني: القواعد الاساسية للضريبة وأنواعها.....7

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للضريبة.....11

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....14

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.....14

الفرع الثاني: مجالات الاستثمار وأدواته.....16

الفرع الثاني: ضوابط وخصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:.....18

المطلب الثالث: التحفيز الجبائي وعلاقته بالاستثمار المحلي.....19

الفرع الثاني: علاقة وأثر الجباية على الاستثمار.....24

المبحث الثاني:عرض أهم الدراسات السابقة.....26

المطلب أول: عرض أهم الدراسات المتعلقة بالدراسة الحالية.....26

المطلب الثاني: وضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.....28

الفصل الثاني:أثر الاستثمار على قطاع النقل والبناء بولاية أدرار

تمهيد.....30

المبحث الأول: الدراسة الاستطلاعية و الادوات و الطريقة المستخدمة.....31

المطلب الأول: الدراسة الاستطلاعية.....31

المطلب الثاني: المجتمع وعينة البحث.....32

المطلب الثالث: أدوات الدراسة.....34

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.....38

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج.....38

الفرع الأول: عرض وتحليل إجابات العينة على أداء الاستثمار والمؤسسة.....39

الفرع الثاني: عرض وتحليل إجابات العينة على محور الثاني التحفيزات الجبائية.....42

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....43

خاتمة.....50

الاستنتاجات التوصيات وآفاق الدراسة.....50

قائمة المراجع 53

الفهرس 55